المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الاثنين 19 كانون الأول 2022

أبرز عناوين الصحف

هآرتس:

- إسرائيل تريد مصادرة أراضي قرية المقيبلة لصالح خط قطار من العفولة لجنين

- تخوف بالأجهزة الأمنية: منح الحصانة للجنود سيمس بهم بالأساس

- رئيس مجلس الاستيطان يوسي دغان يهاجم الناطق الرسمي باسم الجيش لان جنودا بوحدته يغردون على حسابهم الخاص ضد الحكومة القادمة

- الشرطة والشباك: علي حامد من سلواد دعس إسرائيليا على خلفية امنية انتقاما على قتل ابن عمه برصاص الجيش

- إسرائيل تتدهور للهاوية وسيتهمون الشرقيين بذلك

معاريف:

- المعركة على الشرطة بين بن غفير وضباط كبار

- 48 ساعة فقط لانتهاء فترة تكليف نتنياهو والتسريع بإقرار القوانين

- الاستخبارات الإيرانية: اكتشفنا شبكة تجسس للموساد

- يوسي دغان يهاجم الناطق باسم جيش الاحتلال: حول الوحدة لحزب يساري متطرف

يديعوت احرونوت:

- ملايين في شوارع الارجنتين احتفالا بإعادة كأس العالم لبوينس ايرس

- غضب المعارضة القادمة: قانون درعي ساري المفعول فور اقراره دون نشره بالصحف حسب القانون

- قانون بن غفير وصل الى درجة الغليان: بن غفير ادخال تغييرات كما أوصى المستشار القانوني

- بن غفير لن يعين أي ضابط يوصي عليه المفتش العام

- المزارعون اليهود: نتعرض للتخدير على خلفية قومية لنطرد من الأراضي ليستولي عليها العرب

- عودة المظاهرات العنيفة الى حي "مئة شعريم" بالقدس الغربية

تايمز أوف اسرائيل:

.سوريا تقول إن غارات جوية إسرائيلية أصابت مواقع في منطقة دمشق، وأصيب جنديان

. تقرير: نتنياهو يسعى إلى مناقشة الإصلاحات في نظام القضاء مع رئيسة المحكمة العليا حايوت

.المستشارة القانونية للحكومة: حملة كتلة نتنياهو التشريعية قد تجعل إسرائيل "ديمقراطية بالاسم فقط"

* * *

عين على العدو الثلاثاء 20-12-2022

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو** :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 4 فلسطينيين من أنحاء الضفة الغربية وصادرت أموالاً وأسلحة، كما تعرضت القوات لإطلاق نار في جنين.
- **القناة 12 العبرية** :الأسير الأمني ناصر أبو حميد، أحد قادة كتائب الأقصى – توفي في مستشفى "شامير" متأثراً بمرض عضال.

- **أميربوخبوط** :يوم متوتر آخر في الضفة الغربية – من المتوقع حدوث مواجهات إثر وفاة الأسير الأمني ناصر أبو حميد – ولد أبو حميد في مخيم الأمعري وهو أحد قادة كتائب الأقصى – الفلسطينيون أعلنوا يوم غضب وإضراب عام.

- **إنقاذ بلا حدود** :أضرار في عدة مركبات للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة في تقوع.
–أضرار في حافلة للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة عند حاجز الـT
–رشق حافلة للمستوطنين بالحجارة قرب جبال الخليل شمال الضفة.
–رشق مركبة للمستوطنين بالحجارة قرب حلحول.
–إلقاء زجاجات حارقة تجاه مركبات للمستوطنين قرب بلدة الخضر جنوب بيت لحم.
–رشق مركبة للمستوطنين بالحجارة قرب مفترق غوش عتصيون جنوب الخليل.
–فلسطينيون يرشقون بالحجارة مركبات المستوطنين على شارع 458 قرب المغير شمال شرق رام الله.

- **إذاعة جيش العدو** :قبيل هدمه: داهمت قوات حرس الحدود منزل عدي التميمي في مخيم شعفاط.

- **القناة 7 العبرية** :الفلسطينيون يحملون "إسرائيل" المسؤولية الكاملة عن استشهاد الأسير الفلسطيني ناصر أبو حميد في "السجون الإسرائيلية."

- **هآرتس** :إعلان الإضراب الشامل في الضفة الغربية حداداً على استشهاد الأسير الفلسطيني ناصر أبو حميد في "السجون الإسرائيلية."

- **القناة 14** :حرس الحدود يلخص العام 2022: اغتيال 50 فلسطينياً واعتقال 4 آلاف آخرين، ومقتل 31 جندياً و"مستوطناً إسرائيلياً."

- **يديعوت أحرونوت** :خلال عملية عسكرية في جنين الأسبوع الماضي، تعرضت قوة قنص من وحدة المستعربين لنيران فلسطينية كثيفة أثناء تمركزها في منطقة مخفية – اخترقت رصاصة بندقية "جندي إسرائيلي" وكانت على بعد سنتيمترات قليلة من إصابة رأسه.

- **موقع 0404 العبري**" :الشرطة الإسرائيلية" تعتقل فتى فلسطيني يبلغ من العمر 18 عاماً من مدينة القدس بزعم إلقائه زجاجات حارقة نحو مبنى سكني.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **صحيفة معاريف** :وزير الجيش غانتس: "الآن هو الوقت المناسب للضغط على إيران للتوصل إلى اتفاق نووي محسن يوقف تقدمها النووي، وإذا فشل هذا الجهد، نحتاج إلى الجمع بين استخدام القوة واستعراض القوة في مواجهة العدوان الإيراني"
- **معاريف** :مصدر عسكري سوري: "إسرائيل أطلقت صواريخ من شمال شرق بحيرة طبريا باتجاه محيط دمشق – أسفرت عن إصابة جنديين، والدفاعات الجوية أسقطت عددا منها."
- **القناة 13 العبرية** :وثيقة سرية للاتحاد الأوروبي بلورتها المفوضية الأوروبية في القدس، تكشف كيف ينوي الاتحاد زيادة تدخله في أراضي الضفة الغربية، حيث سيعمل الاتحاد على تعزيز الوجود الفلسطيني في المناطق (ج) الخاضعة "للسيطرة الإسرائيلية" الكاملة – الوثيقة الأوروبية: يجب رسم خرائط الأراضي من أجل إثبات حقوق الفلسطينيين في المكان، وهناك حاجة لرؤية أوروبية لتعظيم القدرة على توسيع مشاركتنا في هذه المناطق.
- **القناة 12 العبرية** :وزارة الدفاع الروسية تعلن عن إجراء تدريبات مشتركة مع البحرية الصينية ستبدأ يوم الأربعاء المقبل وتستمر لمدة أسبوع.

الشأن الداخلي:

- **موقع القناة 7"** :عميرام بن أوليئل"، الذي أدين بقتل عائلة دوابشة، رفع دعوى قضائية ضد الشاباك من خلال "منظمة حونو"، ويطالب بتعويض يزيد عن 5 ملايين شيكل بسبب التعذيب الذي تعرض له أثناء التحقيق، والضرر النفسي الذي لحق به من جراء ذلك.
- **يديعوت أحرونوت** :شكوك بتسريبهم تفاصيل مشاوراته: في خطوة غير معتادة، أمر بنيامين نتنياهو اليوم بإخضاع 5 من أفراد طاقمه المقربين لاختبار جهاز كشف الكذب.
- **معاريف** :الكنيست تصوت بالقراءة الأولى على توسيع صلاحيات وزير الأمن الوطني.
- **موقع حائط البراق** :إيتمار بن غفير أضاء شمعة حانوكا الثانية عند حائط البراق بحضور قائد الشرطة شبتاي وقائد حرس الحدود كوهين، وقائد شرطة القدس تورجمان وقال بن غفير: "قوتنا تكمن في وحدتنا، عندما نعمل معاً، نحن نور ثابت ينير قوة دولة إسرائيل، بالنسبة لنا الشموع ترمز إلى روح وقوة رجال شرطتنا ورجالنا الذين يقفون بحزم في خدمة وحماية مواطني البلد كما حدث فترة الحشمونئيم، وحتى اليوم يمكنهم هزيمة أولئك الذين يسعون إلى إلحاق الضرر بنا."

- **قناة كان العبرية** :رئيس الأركان "أفيف كوخافي" يرفض الهجوم على المتحدث باسم "الجيش الإسرائيلي" "ران كوخاف"، ويقول: "إن أي محاولة لربط المتحدث باسم الجيش بالأنشطة السياسية هي جزء من حملة تشويه يجب إيقافها على الفور وليس لها مكان في الخطاب العام الإسرائيلي."

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **رئيس مجلس يشع شلومو نئمان"** :يتصرف الاتحاد الأوروبي بشكل خبيث مع السلطة الفلسطينية ضد إسرائيل، يعمل حلفاء إسرائيل والحكومات الأوروبية بنشاط لتغيير حدود بلدنا، في الماضي كان هذا سبباً للحروب بين الأمم، الليلة نحن نخاطب الحكومة القادمة – يجب أن تكون المعركة ضد الاستيلاء غير القانوني على المناطق "ج" هي مهمتكم الأولى، اتركوا كل شيء وحافظوا على الوطن."
- **بنيامين نتنياهو"** :يائير لابيد لم ينجح في تسجيل هدف حتى بعد صافرة النهاية، ولا يزال لا يقبل نتائج الانتخابات، خسر لبيد وفاز اليمين، وقريباً جداً نحن سنؤسس حكومة يمينية قوية تصحح إخفاقات لبيد وتعتني بجميع الإسرائيليين."
- **إيتماربن غفير"** :كنت متحمسا لإشعال شمعة حانوكا هذا المساء في حدث مثير في ساحة -حائط المبكى قرب جبل الهيكل-، المكان الذي عدنا إليه بعد 2000 عام."
- **عضو الكنيست عايدة سليمان"** :الوزيرة أييليت شاكيد ارتكبت -جريمة حرب- بترحيلها صلاح الحموري إلى فرنسا."
- **بيني غانتس"** :لا يجوز لأحد التدخل في قضايانا الداخلية المتعلقة بنظام الحكم حتى إن كان الطرف هو الولايات المتحدة صديقة إسرائيل الكبرى."

* * *

مقالات

جيروزاليم بوست: أول تقييم استخباراتي قومي إسرائيلي: النظام العالمي على حافة الهاوية

كشفت وزارة المخابرات النقاب يوم الاثنين عن أول تقرير استخباراتي قومي في البلاد.

بقلم يونا جيريمي بوب

ترجمة: الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين

إن العالم في مرحلة انتقالية مماثلة لكونه على حافة الهاوية، وستؤدي سلسلة من الأزمات التي ستضربه في وقت واحد إلى إعادة ترتيب الجغرافيا السياسية للكوكب، ومكان التكنولوجيا، والنظام الاقتصادي، ومجموعة متنوعة من التخصصات الأخرى من الصحة إلى الطاقة وفقًا لتقديرات المخابرات الوطنية الإسرائيلية الأولى.

التقرير الذي نشرته وزارة المخابرات في سياق نوع التقارير الصادرة في الولايات المتحدة ودول غربية أخرى. حصلت صحيفة جيروزاليم بوست على نسخة. ووفقًا للتقرير، فإن العالم على حافة الهاوية، ومن المرجح أن تضربه مجموعة متنوعة من الأزمات التي تؤثر على كل جوانب الحياة.

تناولت توصيات فريق من ثمانية خبراء كتبوا التقرير المجالات الحاسمة المتعلقة بالقوة الوطنية والقدرة على الصمود، بما في ذلك القوة العسكرية، وأبعد من ذلك ركزت التوصيات على تعزيز التحالفات الجيوسياسية الرئيسة التي تعمل كجسر جيوسياسي وتكنولوجي بين البلدان وسد الفجوات المحتملة في المرونة الوطنية بشكل استباقي. ومن بين المجالات "الخطرة" التي تمت مناقشتها الصحة والطاقة والمياه.

ماذا قال التقرير عن اسرائيل؟

أقر التقرير بتغير كبير في مكانة إسرائيل منذ أن تطورت من دولة ضعيفة الطاقة إلى دولة مستقلة عن الطاقة مع اكتشاف الغاز الطبيعي في العقود الأخيرة في مناطقها الساحلية البحرية. وقدمت التوصيات إلى مؤتمر خاص يوم الاثنين ضم مسؤولين من كل أذرع أفرع الدفاع والاستخبارات الإسرائيلية.

يشير جدول المؤتمر المغلق الذي حصلت عليه الصحيفة إلى أن مسؤول استخبارات كبير لم يذكر اسمه - مخصص عادة لموساد أو مسؤولي الشاباك - سيحضر. وكان بين المشاركين رئيس استخبارات الجيش الإسرائيلي السابق عاموس يادلين ، ورئيس مجلس الأمن القومي السابق يعقوب عميدرور ، ووزير المخابرات إليعازر شتيرن ، والمدير العام لوزارة المخابرات أليكس دان ، بالإضافة إلى بعض مسؤولي المخابرات الأجنبية. وفي حديثه عن الصراع مع إيران ، قال يادلين: "إن الإيرانيين يشعرون بالضغط. إنهم يكافحون مع "هجرة الأدمغة" وكأنهم يشعرون بأن إسرائيل حاصرتهم بعد اتفاقات إبراهام ". وأضاف يادلين: "إنهم يشعرون أن العالم يعرّفهم بـ "الأشرار" وأنهم لم ينجحوا في تعديل صورتهم ".

تساءل ستيرن : "هل نحن مجرد مسح للأفق أم أننا نقوم بمسح الأفق حتى نتمكن من المساعدة في تشكيله؟ هذا هو الفرق بين مكتبنا والمكاتب الأخرى. نحن نقدم معلومات استخباراتية طويلة المدى تتجاوز قضايا

الأمن من أجل تطوير استراتيجيات ملموسة للمستقبل. وصرح المدير العام دان أن الاتجاهات الديموغرافية الجامحة يمكن أن تغير كيفية تحديد البلدان لسياسات أزمات الرفاهية والتوظيف والتعليم والصحة.
وأوضح المسؤول في وزارة المخابرات فيكتور إسرائيل الذي شارك في صياغة التقرير: "تحتاج الدولة إلى العمل بجدية أكبر لتعزيز المرونة الوطنية".

وقال إن الولايات المتحدة تصدر مثل هذا التقرير كل أربع سنوات، ويُصدر الناتو والاتحاد الأوروبي وسنغافورة والشركات الكبرى مثل راند مثل هذه التقارير بانتظام، وتعقبت المخابرات الإسرائيلية العديد من تلك التقارير. وقال المسؤول الكبير في وزارة المخبارات إن التقرير كان تغييرًا واضحًا لإدارته التي غالبًا ما كانت تتطلع إلى الاتجاهات التي تفصلنا عن 20 عامًا، في حين ركز هذا التقرير على الاتجاهات القصيرة المدى مع حد خارجي مدته 10 سنوات.

بالإضافة إلى ذلك، قال إسرائيل إن التقرير نظر عن كثب في التفاعل المتبادل بين الاتجاهات المختلفة، مثل تغير المناخ، والثقة في المؤسسات الحكومية، والصحة العالمية، وسلسلة التوريد، والانكماش الاقتصادي الذي يمكن أن يكون له تأثير تراكمي مزعزع للاستقرار.

ووفقًا للتقرير، قد لا يكون من السهل على إسرائيل الحفاظ على توازن جيوسياسي بين العلاقات الإيجابية مع الولايات المتحدة والصين وروسيا في الوقت الذي تنتقل فيه هذه القوى من المنافسة المفتوحة إلى الصراع الأكبر.

من نواح كثيرة، فإن توقع أن هذه الصراعات التكتونية ستحل محل الحرب مع الجماعات الإرهابية مثل القاعدة وداعش هو أمر غير مُؤَاتٍ لإسرائيل. فقد ازدهرت عندما نظرت إليها دول العالم بحثًا عن أفكار حول كيفية مكافحة الإرهاب بشكل فعال. كما حضر المؤتمر وفد كبير من مسؤولي الدفاع والدبلوماسيين الكنديين بالإضافة إلى سفراء من الاتحاد الأوروبي واليابان وأستراليا وكوريا الجنوبية ودول أوروبية أخرى.

* * *

تايمز أوف اسرائيل: المستشارة القانونية للحكومة: حملة كتلة نتنياهو التشريعية قد تجعل إسرائيل "ديمقراطية بالاسم فقط"

غالي بهاراف-ميارا تحذر من أن مشاريع القوانونين التي تم تسريعها على يد الحكومة المقبلة المتوقعة تؤكد على حكم الأغلبية دون حماية حقوق الأقلية؛ بن غفير: هي "تعتقد أنها رئيس الحكومة الحقيقي".

بقلم جيريمي شارون

أدانت المستشارة القضائية للحكومة غالي بهاراف-ميارا يوم الخميس سلسلة من التشريعات تدفع بها الحكومة القادمة المتوقعة، محذرة من أن مشاريع القوانين قد تجعل من إسرائيل "ديمقراطية بالاسم فقط." وفي كلمة ألقتها أمام مؤتمر قانوني في جامعة حيفا، انتقدت المستشارة القضائية للحكومة حكومة اليمين والأحزاب المتدينة الجديدة المتوقعة لما وصفته بأنه محاولة لإزالة جميع القيود على ممارسة السلطة، وأكدت أن حكم الأغلبية دون وجود توازن مؤسسي يضمن حقوق الأقلية لا يمكن اعتباره ديمقراطية حقيقية. وأثارت تصريحات المستشارة القضائية إدانات من كبار قادة أحزاب الإئتلاف الحكومي القادم، من ضمنهم زعيم حزب "عوتسما يهوديت" إيتمار بن غفير، الذي قال إن بهاراف-ميارا "تعتقد أنها رئيس الحكومة الحقيقي." فقد أدان رئيس الوزراء المنتهية ولايته يائير لبيد بدروه تصريحات بن غفير، ووصف وزير الشرطة القادم المنتظر بأنه "بلطجي" وتصريحاته بأنها "إهانة" لقيم الدولة.

بدأت بهاراف-ميارا خطابها بالإعراب عن قلقها على الديمقراطية الإسرائيلية، مستشهدة بقول مأثور مفاده أن "ثمن الحرية هو اليقظة الأبدية." وقالت: "حتى في بلد يتم فيه انتخاب الحكومة بشكل ديمقراطي، فإن حكم الأغلبية لا يكفي لضمان الحرية والمساواة للجميع. إن حكم الأغلبية بدون أنظمة توازن بين قوة الأغلبية ليس ديمقراطية في جوهره."

وأكدت المستشارة القضائية للحكومة أن التشريعات التي تعمل الحكومة القادمة على تمريرها هي بمثابة "تغيير جوهري في الحكم"، الأمر الذي يتطلب دراسة ومناقشة بدلا من الطريقة السريعة التي يتم بها الدفع ببعض مشاريع القوانين. تريد كتلة رئيس الوزراء المقبل المفترض بنيامين نتنياهو تمرير العديد من مشاريع القوانين وتحويلها إلى قوانين قبل تشكيل حكومته. وأعربت بهاراف-ميارا عن قلقها بشكل خاص بشأن المطالبات بإصدار قانون لتجاوز محكمة العدل العليا، والذي من شأنه أن ينهي بشكل فعال قدرة المحكمة على إلغاء التشريعات وإبطال قرارات الحكومة التي تنتهك الحقوق الأساسية المنصوص عليها في قوانين الأساس شبه الدستورية لإسرائيل.

يتضمن اقتراح آخر تعيين المستشارين القانونيين الوزاريين بالاعتماد على اعتبارات سياسية، وليس مهنية. لم يتم تقديم مثل هذا التشريع إلى الكنيست بعد، ومن المحتمل ألا تتم متابعته إلا بعد تشكيل الحكومة. وتتضمن التشريعات التي يتم تقديمها حاليا في الكنيست مشروع قانون لتعزيز سلطة الوزير المسؤول عن الشرطة – المتوقع أن يكون بن غفير – على المفوض العام للشرطة؛ مشروع قانون للسماح بنقل سلطات

الحكم في الضفة الغربية إلى وزير جديد في وزارة الدفاع، الذي من المتوقع أن يكون رئيس حزب "الصهيونية الدينية" بتسلئيل سموتريتش؛ ومشروع قانون يسمح لزعيم حزب "شاس" أرييه درعي بتولي مناصب وزارية على الرغم من إدانته الجنائية الأخيرة بتهمة الاحتيال الضريبي التي أدت إلى إصدار عقوبة مع وقف التنفيذ بحقه.

وقالت بهاراف-ميارا: "بدون إشراف قضائي واستشارة قانونية مستقلة، سنبقى فقط مع مبدأ حكم الأغلبية ولا شيء آخر. ديمقراطية بالاسم ولكن ليس في الجوهر." كما حذرت مما وصفته بتسييس أجهزة إنفاذ القانون، في إشارة على ما يبدو إلى السلطات الموسعة التي يسعى إليها بن غفير كوزير للشرطة، من بين مخاوف أخرى، وقالت إن "تسييس جهاز إنفاذ القانون سيؤدي إلى إلحاق ضرر جسيم بأبسط المبادئ الأساسية لسيادة القانون."

في أعقاب تصريحاتها، اتهم بن غفير المستشارة القضائية بالتهويل ودافع عن التشريع الذي سعى إليه ويهدف إلى منح صلاحيات أوسع للوزير المسؤول عن الشرطة. وقال بن غفير: "المستشارة القضائية مخطئة في الاعتقاد بأنها رئيس الوزراء الحقيقي"، كل قانون لا تتفق معه يتحول إلى خطر على الديمقراطية"، مضيفا أن التشريع ضروري لكي يتمكن من "إعادة الأمن الشخصي لمواطني دولة إسرائيل."

وهاجم أعضاء كنيست آخرون بهاراف-ميارا أيضا، من ضمنهم عضو الكنيست موشيه سعدة من الليكود، الذي وصفها بأنها "مستشارة قضائية بالاسم ولكن ليس في الجوهر"، بينما اتهمها عضو الكنيست سيمحا روتمان من حزب "الصهيونية الدينية" بالنفاق لفشلها في تطبيق نفس المعايير على القوانين التي دفعت بها الحكومة المنتهية ولايتها.

في المقابل لبيد نتنياهو إلى "كبح جماح" بن غفير. وقال لبيد إن "ازدراء الإجراءات القانونية، وحملة التشريعات الخاطفة حتى قبل تشكيل الحكومة، والهجوم على أصحاب المناصب الذين لا يستطيعون الرد يعد إهانة لقيم الدولة."

وأدان وزير العدل المنتهية ولايته غدعون ساعر ما قال إنها "هجمات متوحشة على المستشار القضائية للحكومة من قبل أعضاء الإئتلاف الناشئ"، التي قال إنها جزء من "محاولة منهجية لتقييد القضاء والخدمة القانونية العامة بأكملها من خلال الهجمات المستمرة والترهيب."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: تظاهرة تحذر من الائتلاف الناشئ: "علاج تحويل" للديمقراطية

رئيس الحركة من أجل جودة السلطة في إسرائيل يقول للمتظاهرين في تل أبيب إن أعضاء الحكومة المقبلة المتوقعة هم "رجال حقدون ومجرمون مدانون"

احتشد مئات الأشخاص في تل أبيب ليل السبت للاحتجاج على الحكومة القادمة المتوقعة برئاسة زعيم "الليكود" عضو الكنيست بنيامين نتنياهو، محذرين من أن "ديمقراطية إسرائيل" في خطر. ونظم الاحتجاج، تحت عنوان "هذه حالة طارئة، الديمقراطية الإسرائيلية في خطر"، الحركة من أجل جودة السلطة في إسرائيل، وهي منظمة غير ربحية تهدف إلى حماية المصلحة العامة.

تدفع كتلة نتنياهو، التي تضم حزبه الليكود، وحزبان حريديان، وثلاثة أحزاب يمينية متطرفة، بتشريعات مثيرة للجدل في الكنيست كشرط أساسي مسبق لتشكيل الحكومة المتشددة قبل الموعد النهائي المحدد للإعلان عن الحكومة يوم الأربعاء. ووصف رئيس الحركة من أجل جودة السلطة في إسرائيل، إليعاد شارغا، في كلمة ألقاها أمام الحشد، أعضاء الحكومة المقبلة بأنهم "رجال حقدون ومجرمون مدانون ومدانون محتملون." وقال إن أعضاء الحكومة المنتظرة يحاولون إجراء "علاج تحويل" للديمقراطية الإسرائيلية، في إشارة إلى الأساليب العلمية الزائفة التي لا أساس لها من الصحة والتي تقترح علاج المثلية الجنسية باعتبارها مرضا عقليا. ولا تزال هذه الممارسة مقبولة في بعض الأوساط المحافظة والمتدينة، بما في ذلك في قاعدة دعم بعض الأحزاب المتوقع انضمامها للحكومة المقبلة. وتعهد شراغا: "لن نتخلى عن حرياتنا وحقوقنا ولن نستسلم أبدا، ولكن أبدا، للفساد أو للمجرمين الفاسدين."

وقال وزير الدفاع ورئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق موشيه يعالون، إن نتنياهو ضحى بمصالح الدولة لصالح احتياجاته الشخصية، وتعهد بالعمل من أجل الانهيار المبكر للحكومة المقبلة المتوقعة. وتعهد قائلا: "سنعمل من خلال ثلاث قنوات – سنعمل من خلال قناة سياسية كمعارضة في الكنيست، وسنعمل من خلال قناة قانونية بقيادة الحركة من أجل جودة السلطة في إسرائيل، وسنعمل من خلال قناة الاحتجاج مع المواطنين الذي سينزلون إلى الشوارع." واختتم يعالون حديثه بالقول: "بروح الحانوكاه، سنطرد الظلام"، في إشارة إلى العيد اليهودي الذي سيبدأ مساء الأحد.

وأشادت وزيرة المواصلات المنتهية ولايتها، ميراف ميخائيلي، بالتظاهرة، وكتبت في تغريدة، "في مواجهة موجة مظلمة وخطيرة، أنتم تقفون مع شعاع هائل من النور. في النهاية، ستكون الغلبة للنور."

تشمل التشريعات التي تعتزم الحكومة المقبلة تقديمها بندا لتجاوز المحكمة العليا من شأنه تقليص صلاحيات السلطة القضائية والسماح للكنيست بأعادة سن قوانين ألغتها المحكمة العليا. وقد تعهد أعضاء في الائتلاف القادم بتمرير بند التجاوز، وكذلك منح الإتلاف الحاكم السيطرة على لجنة اختيار القضاة.

التشريع، الذي طالب به حزبا "الصهيونية الدينية" و"يهدوت هتوراه" وعدد من أعضاء الكنيست في حزب "الليكود"، من المرجح أن يسمح للكنيست بإعادة تشريع أي قانون أو سن تشريع يتمتع من البداية بحصانة من مراجعة المحكمة العليا. وشجب خصوم نتنياهو السياسيون وشخصيات قانونية بارزة التغييرات المقترحة في الجهاز القضائي، لا سيما بند التجاوز، باعتبارها مدمرة للنظام الديمقراطي الإسرائيلي، تاركة الأغلبية البرلمانية بدون قيود على سلطتها.

الكتلة تدفع أيضا بتشريع طالب به شركاء الليكود من الأحزاب الحريدية واليمينية المتطرفة الذي من شأنه تمهيد الطريق أمام زعيم حزب يقضي عقوبة مع وقف التنفيذ – رئيس حزب "شاس" أرييه درعي – لتولي منصب وزاري. كما سيمكن مشروع القانون عضو في حزب "الصهيونية الدينية"، على الأرجح رئيس الحزب بتسلئيل سموتريتش، من أن يصبح وزيرا مستقلا في وزارة الدفاع يسيطر على سياسة البناء في الضفة الغربية، مما يمنحه سيطرة غير مسبوقة على الحياة اليومية للإسرائيليين والفلسطينيين. وهناك مشاريع قوانين أخرى في طور الإعداد اقتراح يهدف إلى توسيع صلاحية وزير الأمن القومي، الذي من المقرر أن يكون رئيس حزب "عوتسما يهوديت" إيتمار بن غفير، على جهاز الشرطة، واقتراح آخر سيجعل من الصعب على أعضاء كنيست متمردين من الانشقاق عن كتلهم الحزبية دون عقاب.

يريد الائتلاف القادم المفترض أن تتحول مشاريع القوانين إلى قوانين قبل أداء الحكومة اليمين القانونية حيث لنتنياهو مهلة حتى 21 ديسمبر للإعلان عن تشكيل ائتلاف، وأسبوع آخر بعد ذلك للحصول على موافقة الكنيست على الائتلاف.

في الأسبوع الماضي، حذرت المستشارة القانونية للحكومة غالي بهاراف-ميارا من أن مشاريع القوانين المقترحة يمكن أن تجعل إسرائيل "ديمقراطية بالاسم فقط". كما تحدثت رئيسة المحكمة العليا إستر حايوت هي أيضا ضد التغييرات المقترحة المتعلقة بالنظام القضائي.

فاز نتنياهو وشركاؤه من الأحزاب الحريدية واليمينية المتطرفة بـ 64 مقعدا من أصل 120 في الكنيست في الانتخابات التي أجريت في الأول من نوفمبر. ويعمل نتنياهو منذ ذلك الوقت على اتمام الاتفاقات مع شركاء حزبه الليكود، ولديه مهمة حتى 20 ديسمبر لإنهاء المهمة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: شركة "إنتل" إسرائيل تسرح عشرات الموظفين وستعرض على آلاف غيرهم حزم تقاعد

قالت الشركة إن مقرها العالمي أمر بتخفيض النفقات بمليارات الدولارات على مدى السنوات الثلاث المقبلة، مما أدى إلى فصل الموظفين في إسرائيل وأماكن أخرى

قامت شركة "إنتل" إسرائيل بتسريح عشرات الموظفين، بحسب ما أكدت أكبر موظفة في القطاع الخاص للتكنولوجيا في البلاد يوم الخميس، بينما تسعى للتعامل مع الصعوبات المالية التي ضربت الشركة على مستوى العالم. وقالت مصادر في شركة "إنتل" إسرائيل لوسائل الإعلام العبرية يوم الخميس أن عمليات التسريح حدثت خلال الأسابيع الماضية، وأنها لا تمثل سوى جزء بسيط من موظفي الشركة البالغ عددهم 14 ألف في البلاد. لكن نظرا لتوجيهات من مقر "إنتل" العالمي في الخريف لجميع فروع الشركة لخفض الإنفاق بشكل كبير، يخشى البعض من تسريحات إضافية لموظفي الشركة. وتم تسريح موظفين من أقسام متعددة مع إغلاق الشركة لمشاريع مختلفة، وفقا لصحيفة "كالكاليست." بالإضافة إلى تسريح بعض العمال، عُرض على موظفي "إنتل" إسرائيل آخرين حزم تقاعد أو إجازة غير مدفوعة الأجر. وقالت القناة 12 أنه من المقرر أن يتم عرض مثل هذه الحزم على الآلاف، دون ذكر مصدر.

"استجابة لظروف السوق والتغيرات الاقتصادية الكلية، تعمل إنتل العالمية على خفض النفقات بمليارات الدولارات على مدى السنوات الثلاث المقبلة، بما في ذلك من خلال جعل حجم الفرق أكثر كفاءة والحد من التوظيف". وقالت الشركة في بيان إن هذا سيؤدي إلى خفض القوة العاملة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في إسرائيل. وتمتلك شركة "إنتل" إسرائيل مصنعا لتصنيع شرائح الحواسيب في كريات جات ومراكز بحث وتطوير في القدس وبيتاح تكفا وحيفا، واستحوذت على شركة تكنولوجيا القيادة الذاتية Mobileye في عام 2017.

مع الرواتب المرتفعة والامتيازات الباهظة، كان قطاع التكنولوجيا في إسرائيل يحطم المزيد من الأرقام القياسية في السنوات الأخيرة، على الرغم من أن بعض المراقبين حذروا من تشكل فقاعة في السوق في ضوء الاستثمار المجنون والتقييمات المرتفعة. وبدا أن هذه التقييمات كانت دقيقة، وكان قطاع التكنولوجيا من أكثر القطاعات تضررا خلال أزمة التضخم المستمرة. وأفادت إذاعة "كان" العامة أنه تم فصل 3000 موظف في قطاع التكنولوجيا في الأشهر الثلاثة الأولى من العام، وقالت القناة 12 إنه تم فصل 2800 موظف إضافي في يونيو ويوليو. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، قامت الشركة المصنعة لآلة "صودا ستريم" المنزلية بفصل

120 موظفا، معظمهم في مصنعها في جنوب البلاد، مع عودة الطلب على منتجاتها إلى مستوياته المنخفضة السابقة لجائحة كورونا. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أعلنت شركة "إيسراكارد" أنها ستسرح 250 موظفا، 12% من قوتها العاملة، حيث شرعت أكبر شركة بطاقات ائتمان في إسرائيل أيضا في خطة لتخفيف التكاليف والعمليات.

* * *

i24news: الرئيس الأمريكي: "يجب ألا نبقى صامتين ... لن أصمت" إزاء تصاعد معاداة السامية

بايدن:"إنني أدرك خوفك، وجرحك، وقلقك من أن هذا الحقير والسم أصبحا طبيعيين للغاية، يجب ألا نبقى صامتين لن أصمت. أمريكا لن تصمت"

تعهد الرئيس الأمريكي جو بايدن، أمس الاثنين، بأنه لن يلتزم الصمت في مواجهة تنامي معاداة السامية في الولايات المتحدة، وقال وهو يقف بجانب الشمعدان اليهودي التقليدي، الذي أضاءه الضيوف بمناسبة الثانية من ليالي عيد حانوكا: "إنني أدرك خوفك، وجرحك، وقلقك من أن هذا الحقير والسم أصبحا طبيعيين للغاية"، وتابع "الصمت تواطؤ". "يجب ألا نبقى صامتين ... لن أصمت. أمريكا لن تصمت "وجاء ذلك خلال استضافة بايدن حفل استقبال في البيت الأبيض للاحتفال بعيد حانوكا، (عيد الأنوار اليهودي) وكان من بين الضيوف الناجية من المحرقة برونيا براندمان وتشارلي سيترون ووكر، الحاخام في مجمع بيث إسرائيل، وهو كنيس يهودي في كوليفيل، تكساس الذي كان مسرحًا لأخذ رهائن في يناير/كانون الثاني. ووفقًا لرابطة مكافحة التشهير، شهدت الولايات المتحدة عددا قياسيا من الأفعال المعادية للسامية يبلغ 2717، مثل الاعتداءات والهجمات اللفظية وتدمير الممتلكات في عام 2021، بزيادة سنوية قدرها 34 في المئة.

ومن جهتها قالت اللجنة اليهودية الأمريكية (إحدى أقدم منظمات الدفاع عن اليهود في الولايات المتحدة) في تتقرير خاص اصدرته، إن" 39 بالمئة من اليهود الأمريكيين أقروا بأنهم غيروا سلوكهم، وحدوا أنشطتهم وأخفوا يهوديتهم بسبب مخاوف بشأن معاداة السامية"وأشار التقرير إلى أن "واحد من كل أربعة كان هو نفسه ضحية لمعاداة السامية خلال العام المنصرم." وفي السياق أعرب الخبراء عن قلقهم من أنهم يشهدون التقليل من الخطاب المعادي لليهود، وهو ما أبرزته شخصيات عامة بما في ذلك مغني الراب كاني ويست، الذي قال مؤخرًا "أنا أحب هتلر" خلال مقابلة عبر الإنترنت مع أحد منظري المؤامرة.

وكان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب قد اثار موجة من الغضب بسبب تناول الطعام مع شخص معروف بتفوق العرق الأبيض ومنكر للهولوكوست الشهر المنصرم في منزله في مارالاغو بولاية فلوريدا.

* * *

i24news: مسؤولون في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية لـ i24news: "سموتريتش يملك رؤية ضيقة وذلك أمر خطير"

تصريحاته لن تبقى وعودا انتخابية، والنتيجة ستضرب في الصميم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ناهيك عن تداعيات

ذلك كله على أمن إسرائيل

بتسلئيل سموتريتش لا يصر فقط على السيطرة على الإدارة المدنية ومهام منسق عمليات الحكومة في الضفة الغربية. وتصريحاته لن تبقى وعودا انتخابية، والنتيجة ستضرب في الصميم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ناهيك عن تداعيات ذلك كله على أمن إسرائيل." **هكذا عبّر عن قلقهم مسؤولون كبار في المؤسسة الأمنية في حديث مع i24NEWS قبل دخول رئيس حزب الصهيونية الدينية إلى الحكومة، مجللا بصلاحيات واسعة في وزارة الأمن .**

وأشارت وسائل الإعلام في الأسابيع الأخيرة إلى "مخاوف" تعتري كبار مسؤولي المؤسسة الأمنية. الحقيقة هي أن كلمة "قلق" فشلت في نقل شعور المحترفين في مجال الدفاع بشكل كامل، هؤلاء المحترفين الذين بذلوا الجهود في السنوات الأخيرة في محاولة تهدئة المنطقة واستقرار العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين. يطلقون على ذلك عملية "إدارة النزاع" في غياب عملية سلام. وهم قلقون، قلقون جدا. الجميع يؤيد تحسين البنية التحتية في الضفة الغربية. يخدم ذلك جميع الأطراف. عندما يتم تعبيد طريق أو إقامة بنية تحتية للإنترنت - سيستفيد الفلسطينيون واليهود. لكن المشكلة ستظهر حين يتخذ سموتريش قرارًا لصالح طرف واحد فقط، على سبيل المثال تخصيص المستوطنات الجديدة بالتنظيم.

تريد الحكومة الجديدة أن تحقق إنجازات سريعة لناخبيها، وبمجرد أن تعمل لصالح طرف واحد فقط، فإنها سيأتي على حساب مصالح الطرف الآخر. عادة ما تكون نظرة وزير الأمن واسعة للغاية. إنه الشخص الذي يحتاج إلى إلقاء نظرة على الصورة الكبيرة. نظرة سموتريتش ستكون ضيقة جدا وهذا خطير." وكشف المسؤولون الأمنيون الذين تحدثوا إلى i24NEWS عن أن قلقهم لا ينحصر في القرارات "غير المتكافئة" فحسب، وفق تعريفهم، ولكنهم قلقون أيضًا بشأن إخراج هذه القرارات إلى حيز التنفيذ التي ارتأى الجهاز العسكري عدم الأخذ بها حتى هذه اللحظة، جريا على التنبيه الذي تورده كافة التوقعات بأن ذلك سيؤجج النيران في المنطقة. "خذ مثلا دين الكهرباء الفلسطيني. الدين موجود والفلسطينيون تعهدوا بتسديده، لكننا

حتى الآن نتعامل بحساسية كبيرة في الموضوع، لأننا نعلم أنه سيترتب على خلاف ذلك توليد المشاكل. سموتريتش قد يأتي ويقول 'هذا مال دولة إسرائيل -قوموا بجبايته في الحال'. الخطر كبير بهذه الحالة. ينسحب الأمر ذاته على قرارات المحكمة العليا، عل سبيل المثال، إخلاء منطقة عسكرية في منطقة الخليل. صحيح، أن المحكمة أمرت بإبعاد بعض البدو من هناك، لكن هناك اتفاق الآن حول عدم وجوب إخلاء المنطقة خشية تأجيج المنطقة."

خلال العام 2022، قُتل 160 فلسطينيًا في الضفة الغربية (مقابل 1 فقط في قطاع غزة). المسؤولون الأمنيون الذين تحدثوا إلينا مقتنعون بأن عدم اشتعال "الأرض الفلسطينية" ليس سببه مقدرة محمود عباس على الردع، ولكن لفاعلية "الأدوات المدنية" (مثل كمية كبيرة من تصاريح العمل)، مقترنة بالتدابير المضادة واسعة النطاق. بهذه الحالة، فإن الجمهور الفلسطيني لديه الكثير ليخسره بحال قرر الانتفاض. "هذا هو السبب وراء ظهور مجموعات صغيرة فقط على شاكلة عرين الأسود." وأضاف المسؤولون الكبار: "علينا أن نتأكد من دوام الهدوء في المنطقة، لذلك من المستحسن أن يمتنع وزير الأمن القومي المعين، إيتمار بن غفير، عن زيارة الحرم في مدينة القدس. وبحال قرر القيام بالزيارة فإننا نوصي بأن يؤجل ذلك حتى نهاية شهر رمضان". ويُضاف إلى تلك المخاوف، التي تساور المسؤولين في المؤسسة الأمنية قرار رئيس عوتسما يهوديت تغيير ظروف اعتقال الأسرى الفلسطينيين المسجونين في إسرائيل. الهجمات. "إن أي إساءة في ظروف اعتقالهم حتى لو اقتطاع دقيقة واحدة من جولة الساحة من شأنها أن تؤدي إلى موجة عمليات انتقام.

أعرب هؤلاء المسؤولون في المؤسسة الأمنية، إلى جانب كبار المسؤولين السياسيين الذين تحدثوا إلى i24NEWS، عن قلقهم العميق من أن إسرائيل ليست على رأس قائمة أولويات الحكومة الأمريكية. ويقولون: "هناك العديد من الدلائل على ذلك، خذ على سبيل المثال محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة (ICJ)لم يبذل الأمريكيون جهدًا من أجلنا حقًا - وهم يعرفون كيف يفعلون ذلك عندما يريدون. أضف إلى ذلك التحقيق بمقتل شيرين أبو عاقلة والإصرار على فتح ممر اللنبي بكل ثمن. لا شيء بالصدفة."

رئيس الصهيونية الدينية، بتسلئيل سموتريتش، أورد رده لـ" :i24NEWS دولة إسرائيل دولة ديمقراطية لديها جيش يحافظ على أمنها وليس جيشًا يمتلك دولة. في نظام ديمقراطي صرف، ليس من المفترض أن يتدخل مسؤولون كبار وهم متسترون في العملية الديمقراطية من خلال وسائل الإعلام. سنتصرف بمسؤولية، وأي شخص يرغب في القيام بذلك ستتاح له الفرصة للتعبير عن موقفه في غرف المناقشة باستحضار الأدلة وعلى

نحو محترم، ولكن القرارات ستصدر عن المستوى السياسي في نهاية اليوم ويتم تنفيذها من قبل الأنظمة المختلفة، ومن لا يتفق مع ذلك فإنه مدعو للتنحي عن مسؤولياته وخوض الانتخابات المقبلة."

وجاء في بيان رئيس "عوتسما يهوديت" إيتمار بن غفير: "من الصعب التصديق أنه يوجد أحد ما في المؤسسة الأمنية على اعتقاد بأن الاستسلام للتهديدات والإرهاب بل وتوجيه ذلك إلى وزير في دولة إسرائيل سيحسن الوضع الأمني. لست متفاجئا من أن هذا الشخص لم يجر اللقاء علانية، وإلا استوجب ذلك استدعاؤه لمحاسبته والاستيضاح منه عن وجود عناصر داخل الجهاز الأمني تؤيد الاستسلام بوجه الإرهاب. عضو الكنيست بن غفير زار وسيزور (هار هبايت) الحرم القدسي وإذا كان هناك من يهدد فيجب اعتقاله على الفور."

* * *

موقع N12: محور إيران - روسيا يتماسك: ماذا يجب أن تفعل إسرائيل؟

بقلم عاموس يادلين

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

الولايات المتحدة هي الحليف الأهم لإسرائيل، أحياناً الوحيد، والعلاقات معها هي العامود الفقري لأمننا القومي. الدعم والدفاع الدبلوماسي في الساحة الدولية عموماً، وفي الأمم المتحدة خصوصاً، والتعاون الاستخباراتي والعملياتي والإستراتيجي، أمور ضرورية جداً لإسرائيل، وكذلك بالنسبة إلى التزود بالأسلحة المتطورة، والمساعدات العسكرية بمبلغ 3.8 مليار دولار في العام، والدعم القوي من يهود الولايات المتحدة.
عشية تأليف حكومة نتنياهو، يخيم بعض التوتر على العلاقات الإسرائيلية - الأميركية، وينعكس في تصريح الإدارة بأنها ستفحص الحكومة الجديدة، استناداً إلى ما ستقوم به على الأرض.
على رئيس الحكومة المقبل، بنيامين نتنياهو، البدء مع واشنطن بشكل صحيح بشأن 4 قضايا إستراتيجية مركزية (إيران، وأوكرانيا، والصين، والقضية الفلسطينية) وبذلك يقوي هذا التحالف المهم، ويمنع إضعافه، وهو ما يتمناه أعداء إسرائيل والمنظمات التي تعاديها في المنطقة والعالم.
سيبدأ نتنياهو ولايته السادسة أمام الإدارة الأميركية والمجتمع الدولي عامة، وهو يحمل ثقلاً كبيراً: المقصود هما شريكاه من اليمين (الوزيران المستقبليان إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش)، والأيديولوجيا المتطرفة التي يصممان على الدفع بها. ولهذا تضاف تراكمات الماضي أيضاً من سنوات التعامل مع الإدارة الديمقراطية

وبصورة خاصة الصراع مع الرئيس أوباما، الذي وصل إلى ذروته في خطاب الكونغرس ضد الاتفاق النووي في سنة 2015.

على الرغم من التحديات الكبيرة الماثلة أمامه، فإن لنتنياهو أفضلية بسبب العلاقة العميقة والطويلة بالرئيس بايدن، وبالولايات المتحدة ونظامها السياسي. والأهم التطورات التي حدثت في الساحة الدولية في فترة كان نتنياهو في المعارضة، تسمح له بدخول سَلِس في العلاقات مع إدارة بايدن. معادلة النجاح هي الانحياز إلى الولايات المتحدة في عدة قضايا مهمة بالنسبة إليها: الصين وأوكرانيا وروسيا، وطريقة أفضل للتعامل مع المشروع النووي الإيراني، وتوضيح سياسة الحكومة المستقبلية في القضية الفلسطينية، إلى جانب التشديد على حدود صلاحيات الوزراء المتطرفين فيها.

الموضوع الأكثر أهمية بالنسبة إلى أمن إسرائيل هو التقدم الإيراني إلى مرحلة العتبة النووية، والإمكانية الواردة بأن تزحف، أو تقرر إنتاج قنبلة. أرادت إدارة بايدن بشدة العودة إلى الاتفاق النووي، لكنها لم تنجح بسبب مطالب إيران، والآن تفهم أن الاتفاق لم يعد ممكناً. قمع الاحتجاجات بقوة في إيران وتزويد روسيا بالأسلحة التي تقصف بها البنى التحتية الأوكرانية سيصعبان العودة إلى الاتفاق على إدارة بايدن، التي تضع قضايا "حقوق الإنسان"، والدفاع عن "العالم الحر" في مكانة عالية في سلّم أولوياتها.

هذا بالإضافة إلى أن إيران وقفت في معسكر "الأشرار" إلى جانب منافِستيْن للولايات المتحدة (الصين وروسيا) إذ بات الصراع على الترتيبات الجديدة في العالم يدور في خمس ساحات: أوكرانيا، الشرق الأوسط، منطقة المحيط الهادئ، الاقتصاد، والتكنولوجيا. وفي هذا السياق، يقف كلٌّ من نتنياهو وإدارة بايدن على الجهة نفسها ضد إيران، وهناك فرصة لبناء حوار في الموضوع - ليس من وجهة نظر عدوانية، بل استناداً إلى شراكة إستراتيجية - للوصول إلى الهدف المعلن لإسرائيل والولايات المتحدة: ألا تملك إيران سلاحاً نووياً قط. لذلك، يتوجب على الدولتين صوغ خطة تفصيلية لوقف المشروع النووي الإيراني، الموجود اليوم في أكثر نقطة متطورة تاريخياً.

وفيما يلي مكونات الخطة لوقف المشروع النووي الإيراني:

-ضغوط قصوى وزيادة العقوبات.

-الدفع قدماً بخطوة إعادة العقوبات مقابل خرق الاتفاق مع الدول الأوروبية.

-مساعدة الاحتجاجات في إيران وتشجيعها.

-هجوم على التوسع الإيراني و"الإرهاب" الإيراني في المنطقة.

-ضرب مشروع الصواريخ والمسيّرات الإيرانية وانتشارها.

-الدفع قدماً بمنظومة دفاع جوي إقليمي ضد هذه التهديدات.
-وضع خطوط حمراء في طريق إيران إلى القنبلة.
-تحضير إمكانية عسكرية موثوقة في الدولتين حال جرى خرق الخطوط الحمراء.

أوكرانيا موجودة في مكانة عالية في سلّم الأولويات بالنسبة إلى الأميركيين والأوروبيين الذي يرون في الحرب تهديداً للنظام الدولي ولأمنهم، وكذلك هي امتحان للانضمام إلى "المحور الصحيح" بالنسبة إلى الحلفاء. موقف إسرائيل، كما تم صوغه في بداية الحرب، يتم التعامل معه أميركياً على أنه حيادي، وترى المجتمعات أكثر من الحكومات أن عليها أن تكون ملتزمة أكثر. نتنياهو يستطيع منح أوكرانيا أسلحة دفاعية ضد المسيّرات والصواريخ الإيرانية التي تصيب المواطنين والبنى التحتية المدنية في أوكرانيا، بالإضافة إلى زيادة المساعدات الأمنية للدول الأوروبية، وبذلك يقوّي دفاعاتها ويسمح لها بتمرير الأسلحة الدفاعية إلى أوكرانيا.

خطوة إسرائيلية واضحة لترك الحيادية والانضمام إلى "الجانب الصحيح" في التاريخ ستشكل أساساً جيداً لبناء الثقة والتعاون مع حكومة إسرائيل المقبلة أمام كلا الحزبين في أميركا؛ حيث موضوع الوقوف إلى جانب أوكرانيا ضد العدوانية الروسية مكان إجماع بين الحزبين بشكل واسع. هذا بالإضافة إلى أن التعاون العسكري المتصاعد بين موسكو وطهران - الذي في إطاره، تساعد روسيا إيران بالطائرات والتكنولوجيا العسكرية وغيرها - يشدد على العلاقة بين ما يحدث في أوكرانيا وبين جبهة الشرق الأوسط، حيث تهدد إيران جيرانها وإسرائيل.

على إسرائيل أن تعمل مقابل شركائها في الخليج، بهدف التشديد على هذا التهديد وتشجيعهم على اتخاذ سياسات ملائمة، والضغط على روسيا لتقليل المساعدات لإيران، والسعي إلى تقليل تأثيرها في المنطقة التي تبدو كتهديد لأمن الكثيرين من السكان فيها. ومن جانب آخر، لا يجب على إسرائيل المبالغة بالتهديد الروسي لحرية حركة سلاح الجو في سورية، وأشك فيما إذا كانت موسكو ستمسح لنفسها في الظرف الحالي المخاطرة بأرصدتها العسكرية وقدراتها الدفاعية بسبب تهديدها لطائراتنا. ومن المهم لنتنياهو، الذي تربطه مع بوتين علاقات وثيقة ومستمرة العمل لتحقيق مصالح إسرائيل، وألا يتنازل أمام المعركة الروسية على الوعي والابتزاز الذي تمارسه موسكو.

يعكس موضوع الصين أكثر من أي موضوع آخر الاتفاق الواسع بين الحزبين في الولايات المتحدة، وفي هذه الجبهة يستطيع رئيس الحكومة نتنياهو أن يجمع "نقاطاً إيجابية" كثيرة بثمن منخفض لإسرائيل. نتنياهو، الذي قاد في الأعوام العشرة الماضية سياسة واضحة لتقوية العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية مع الصين، استجاب في سنة 2019 لضغوط واشنطن، وأقام منظومة رقابة على الاستثمارات الخارجية في إسرائيل.

"حكومة التغيير" التي ورثت هذا الوضع، وسعت لتعاون تكنولوجي - إستراتيجي مع الولايات المتحدة، إلى جانب علاقات اقتصادية آمنة مع الصين، قامت بتقوية منظومة الرقابة، ودفعت بحوار إستراتيجي بشأن التكنولوجيا، بدأ بـ"إعلان القدس" للرئيس جو بايدن ورئيس الحكومة يائير لابيد.

على نتنياهو، الذي أوضح سابقاً أن العلاقات الاقتصادية مع الصين ستُدار بحسب المصلحة القومية، أن يتبنى الحوار الإستراتيجي بشأن التعاون التكنولوجي المتطور، وأن يوضح للإدارة البوصلة الإستراتيجية لإسرائيل: تعاوُن عميق ووطيد ومتطور مع الحليف الأكبر، إلى جانب علاقات اقتصادية آمنة مع الصين. في واشنطن، هناك توقعات من إسرائيل أن توضح للدول الخليجية المخاطر الكامنة في تعميق علاقاتها مع الصين، وهو ما سيضر بإمكانية نشر منظومات دفاع أميركية في المنطقة. وضمنها تلك التي تدافع عن إسرائيل وحلفاء الولايات المتحدة العرب.

على عكس القضايا الثلاث الأولى (إيران وأوكرانيا والصين)، الموضوع الذي من المتوقع أن يكون تحدياً جدياً أمام رئيس الحكومة لتأسيس علاقات تعاوُن إيجابية مع الولايات المتحدة هو الموضوع الفلسطيني. فبسبب الاتفاقيات الائتلافية، التي تؤدي إلى مخاوف كثيرة في واشنطن، من المهم لرئيس الحكومة أن يوضح للأميركيين أنه يملك الصلاحية العليا في القضايا الحساسة في الضفة - وعلى الرغم من الإعلانات والطموحات المستقبلية للوزراء من أحزاب اليمين المتطرف، فإن سياسة إسرائيل الحذرة في الأعوام العشرة الأخيرة ستستمر، وسيكون للتوصيات الأمنية للمستوى "المهني" في الجيش و"الشاباك" وزن ثقيل، وحتى أنه حاسم في اتخاذ القرارات.

من المهم لرئيس الحكومة أن يوضح أنه ملتزم بـ"اتفاقيات أبراهام" في موضوع الضم، التي تتضمن التزاماً إسرائيلياً بالامتناع عن تنفيذه. رغبة رئيس الحكومة المستقبلي في إحراز تقدم مع السعودية يحتاج إلى سياسة حذرة في الساحة الفلسطينية عموماً، وبصورة خاصة في الحرم القدسي. فمنذ يومها الأول، سيكون على الحكومة الجديدة أن تتعامل مع التوتر الأمني في الساحة الفلسطينية ومع التحديات السياسية، كقرار الأمم المتحدة بشأن تحقيق تقوم به المحكمة الجنائية الدولية في موضوع الاحتلال، وخطوات قانونية في الكونغرس، بالإضافة إلى تحقيق الـFBIفي مقتل الصحافية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة. مؤخراً، أوضحت الإدارة علناً أنها ستفحص الحكومة، استناداً إلى سياساتها، وبذلك ستكون تطمينات رئيس الحكومة لواشنطن خاضعة لامتحان التطبيق، في مقابل الوعود التي منحها لشركائه الائتلافيين في أثناء تأليف الحكومة.

في الخلاصة، الهدف من هذه الخطوات المقترحة هو الحاجة الضرورية، ليس فقط إلى الامتناع عن توتير

العلاقات مع واشنطن والضرر بها، بل تعميق التعاون معها وتوسيعه، في فترة مهمة ومتعددة التحديات الأمنية، بعضها غير مسبوق. يجب القيام بذلك مع الانتباه بصورة خاصة لحاجات وحساسية الولايات المتحدة، بطريقة تشجع الدعم من الحزبين لإسرائيل، وترفع من أهمية إسرائيل في الولايات المتحدة، إلى جانب الحفاظ على المصالح المركزية المرتبطة بأمنها القومي ومستقبلها كدولة يهودية، ديمقراطية، آمنة و"عادلة."

* * *

يديعوت: حكومة نتنياهو تجسيد حقيقي لإرادة الأغلبية

بقلم عيناب شيف

من المعقول الافتراض بأنه حتى عندما سيقول النائب بنيامين نتنياهو لرئيس الدولة "نالت يدي" سيكون في يده أساساً أقراص تخفيف الآلام. نعم، الاسبوعان أصبحا شهرين، وفي اثنائهما طارت أموال ووزارات مثلما يلعب الصينيون في كرة الطاولة: بسرعة مدوية لدرجة أنه يصعب حتى رؤية الكرة. من هنا يدور الحديث في نهاية الاسبوع عن "احساس الحموضة"، تماما مثلما في معظم حروب وحملات اسرائيل في الـ 16 سنة الاخيرة: نبدأ بصدر منتفخ، ثم نعلق في مراوحة في المكان، وننهي بلسان مدلى.

في إطار الوضعية نشأ نوع جديد من التباكي داخل مؤيدي اليمين، معظمهم من مؤيدي "الليكود"، في اعقاب المفاوضات لتشكيل الائتلاف. يتبين مثلا أن التصويت لـ "الليكود" لا يعني الموافقة على الصلاحيات التي أعطيت للنائب آفي معوز، مثلما هي خيبة الامل من الوقوف الجارف من خلف مطالب الاحزاب الحريدية وكذا الانجازات الوزارية الجسيمة للنائبين بتسلئيل سموتريتش وايتمار بن غفير بالنسبة لحجم حزبيهما. يشكل كل هذا ظاهرا "تشويها" لارادة ناخب "الليكود"، انطلاقاً من الافتراض بأنه بالفعل يعارض المس بحقوق طائفة المثليين، وتغيير الوضع الراهن حول الدين والدولة، ولا يجن جنونه ايضا على الحقائب التي تبقت لكبار رجالات الحزب الحاكم.

وبالفعل، حتى لو كان هذا صحيحا على الصعيد الايديولوجي، فليس لهذا اي معنى. عمليا، تركيب الحكومة الحالية يشكل مسرحية نادرة في مطارحنا: يحاول الكل قدر الامكان الايفاء بما وعد به، بما في ذلك نتنياهو. فقد عاد وأعلن عن الرغبة في "حكومة يمين مستقرة" مع الكتلة الحريدية – الحريدية القومية، وهذه هي البضاعة التي يوفرها. الكتلة من جهتها تدير مفاوضات مثالية لصالح الامر الذي بسببه تدار المفاوضات: تحقيق اقصى الفضائل للناخبين. عقد قادة الكتلة حلفا استراتيجيا مع نتنياهو، ليس فقط بسبب كفاءاته

الكثيرة، بل ايضا لان حكومة "يمين مليء" يجب أن تقرر أولا ما هو "اليمين المليء"، ومن حقهم الكامل ان يستغلوا كل تفوق كي يكونوا جزءا من هذا.

بالمقابل، بعد خمس حملات انتخابية في ثلاث سنوات، يفهم مؤيدو "الليكود" جيدا الطريقة، ويعرفون نتنياهو على نحو ممتاز. ومثلما يعرفون كيف يحتقرون، وعن حق، كل اولئك المتعالين والعنصريين ممن يتباهون في ان "الليكود" نال اصواتا أكثر من أي حزب آخر وبفارق كبير، يمكن لنا أن نتوقع منهم ان يواجهوا النتائج دون أن يملي عليهم أحد ما الذي يمثلهم وما الذي لا يمثلهم. يتميز "الليكود"، ومرة اخرى عن حق لكونه حزبا مندوبوه لا يعينون بل ينتخبون. صحيح حتى الآن أن ايا من اولئك المندوبين لم يعرب عن النقد باستثناء النائب دافيد بيتان، وحتى عنده يتعلق هذا بتوزيع الغنائم أكثر مما يتعلق بالجوهر. فضلا عن هذا، إذا كانت نتائج الانتخابات هي اعراب عن الثقة بزعامة نتنياهو، فان توزيع الحقائب، ترسيم الخطوط الاساس، وتحديد سلم الاولويات، وبالطبع وضع خطوط حمر هي ايضا جزء من تلك الزعامة حقا. واذا اخذنا بالاعتبار ان هذه ليست الحكومة الاولى ولا حتى الرابعة له، فمن اين يأتي الادعاء بالقول انه يفهم ارادة ناخبيه اقل من غيره؟

"بودي أن أسأل الأم التي صوتت لليكود، هل هذا ما أردت؟" سأل، الاسبوع الماضي، رئيس الوزراء المنصرف. حتى لو كان الجواب سلبيا فهذا غير ذي صلة: بخلاف الحكومتين السابقتين، الحكومة التالية ستقوم استنادا الى ان كل اللاعبين وعدوا بشيء ما جد محدد، بل يفعلون كل شيء كي يفوا به. ولا بد أن هذا سيبدو مفاجئا: انتخاب كتلة "الليكود" – الحريديم – الحريديم القوميين سيجلب حكومة ليكود – حريديم – حريديم قوميين. كل تفسير آخر لـ "يمين مليء"، هو التشويه الحقيقي لحسم الأغلبية.

* * *

والا: غانتس: حان الوقت للضغط على إيران للوصول لاتفاق يوقف تقدمها النووي

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

قال وزير جيش العدو بيني غانتس مساء يوم الإثنين إن الوقت قد حان للضغط على إيران للحصول على اتفاق نووي أفضل يوقف تقدمها في هذا المجال. وشدد غانتس على أنه إذا فشلت جهود الوصول لاتفاق، فسيكون الوقت مناسبا لاستخدام القوة وإظهارها. ونادى وزير الجيش باستغلال ما سماه التوقيت الحاسم التي تمر به إيران "هي تعاني حاليا من مشاكل داخلية وصعوبات اقتصادية ورد فعل دولي على توريد الأسلحة

للهجمات على أوكرانيا". ودعا غانتس المجتمع الدولي للتعامل مع طهران التي تشكل تهديدا لإسرائيل- مثلما يتصرف حلف الناتو بطريقة منسقة ضد روسيا – قبل أن تعمل تحت مظلتها النووية .

* * *

تحقيق يكشف اختراقا إيرانيا لمنظومات كاميرات المراقبة "الإسرائيلية"

كشفت قناة كان في تحقيق لها عن اختراق إيراني كبير لمنظومات كاميرات المراقبة في هيئة أمنية حساسة بكيان العدو. ويكشف التحقيق الذي سيتم نشره بالكامل غدا في القناة العبرية عن مدى اختراق نظام الكاميرا لإحدى الوحدات في هيئة أمنية حساسة. وأظهر التحقيق أنه لفترة طويلة، جلس "المتسللون الإيرانيون" على كاميرات نفس الوحدة واخترقوها، وكان مسؤولو الأمن يعرفون ذلك. واخترق قراصنة إيرانيون قبل أكثر من عام الكاميرات الأمنية، التي صورت العملية عند مخرج القدس قبل حوالي شهر، ووزعوا مقاطع الفيديو لنفس كاميرات الشوارع في مجموعات تلغرام. وإلى جانب ذلك، اخترقوا كاميرات مجمع رافائيل وكاميرات الشوارع في مدن أخرى، كما سيكشف التحقيق محاولات اختراق أجهزة مسؤولين في الكيان.

* * *

معهد دراسات الأمن القومي: الولايات المتحدة و"إسرائيل"؛ وتداعيات الحكومة الجديدة على العلاقة بينهما

بقلم إلداد شافيت

يحاول كبار المسؤولين الأمريكيين تهدئة المشاعر التي بدأت تتفجر عند إعلان نتائج الانتخابات، لكنهم في الغرف المغلقة يستعدون بالفعل للحكومة الجديدة ولاحتمال حدوث تصادم بين سياساتها، والسياسة والقيم الأمريكية، وهنا يُطرح السؤال: كيف ستتصرف "إسرائيل" عندما تراعي قيماً وسياسات أعظم صديق لها – لضمان أمنها؟

تحرص الإدارة الأمريكية على تأكيدها احترام الانتخابات الديمقراطية التي جرت في "إسرائيل" وأنها تنوي النظر إلى سياسات الحكومة الجديدة وليس إلى شخصيات معينة ستعمل فيها.

ومع ذلك فالانطباع هو أن واشنطن يتزايد قلقها بشأن التداعيات المحتملة لسياستها المتوقعة على العلاقات بين الطرفين، حتى لو لم يتم تنفيذ جميع الخطوات التي قدمتها أحزاب الائتلاف المتطرفة كضرورة، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والنظام القانوني وحماية حقوق الأقليات، فإن الصدام مع الحكومة الأمريكية

سيكون حتمياً. قد يضر هذا الاحتمال بقدرة "إسرائيل" على إجراء حوار متعمق مع الإدارة حول القضايا الرئيسية المختلف عليها، **وفي المقام الأول إيران**، في ظل واقع مليء بالتحديات وخاصة في ضوء حاجة الإدارة الآن إلى صياغة سياسة تجاه إيران التي تواصل تعزيز برنامجها النووي، بل إنه من الممكن أن يكون لسياسة "الحكومة الإسرائيلية" تأثير سلبي على المدى الطويل على الدافع الأمريكي للحفاظ على العلاقة الخاصة بين الطرفين.

منذ أن أعلن عن نتائج انتخابات الكنيست تتخذ الإدارة الأمريكية سياسة حذرة للغاية وتتجنب قدر الإمكان اتخاذ موقف حول سياستها تجاه الحكومة الجديدة الناشئة في "إسرائيل." وفي تعليق رسمي وحيد حتى الآن، استغل وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" ظهوره في مؤتمر للوبي اليساري الموالي "لإسرائيل ""J-Street" وأكد أن الإدارة تحترم الانتخابات الديمقراطية التي جرت في "إسرائيل" وأنها تريد أن تنظر إلى سياسات الحكومة الجديدة وليس إلى شخصيات معينة ستعمل فيها. لكن بلينكين أكد مجدداً أن الولايات المتحدة ستطالب الحكومة الجديدة بالوفاء بالمعايير المتبادلة لعلاقتنا على مدى السبعين عاماً الماضية، ووفقاً لـ بلينكين ستواصل الولايات المتحدة دعم القيم الديمقراطية بما في ذلك حقوق الشاذين والعدالة المتساوية لجميع "المستوطنين الإسرائيليين." لكن على ما يبدو، من خلف الكواليس حرص المسؤولون الأمريكيون على التسريب لوسائل الإعلام في "إسرائيل" عن مناقشات تجري في الإدارة بشأن السياسة تجاه الحكومة الجديدة والعلاقات مع الوزراء "إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش"، لكن حتى الآن لم تتخذ أي قرارات بهذا الخصوص. كما تسمع انتقادات في الكونجرس، خاصة في صفوف الحزب الديمقراطي، حول التركيبة المتوقعة للحكومة والخوف من "السلوك الإسرائيلي"، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وفيما يتعلق بالسياق الفلسطيني.

ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في افتتاحية (17 ديسمبر) أن "حكومة نتنياهو تشكل تهديداً على مستقبل إسرائيل" وأنه ينبغي على إدارة بايدن مساعدة "القوى المعتدلة في السياسة الإسرائيلية" في معركتها ضد الإصلاحات المخطط لها من قبل الحكومة الجديدة، والتعبير عن دعمها "لمجتمع إسرائيلي" يتسم بالمساواة في الحقوق وسيادة القانون، كما هو الحال في دول أخرى حول العالم.

منذ بداية ولاية إدارة بايدن، أظهرت الولايات المتحدة التزاماً كبيراً بأمن "إسرائيل" ورفاهيتها، والعلاقات بينها وبين رئيس الوزراء المقبل بنيامين نتنياهو (التي شهدت مداً وجزراً) جيدة، ومن المتوقع أن تتحلى الإدارة

بالصبر ولن تتسرع في اتخاذ موقف رسمي، وستسعى جاهدة لتجنب الدخول في صراعات مع الحكومة الجديدة قدر الإمكان.

في مقابلة مع صحيفة "هآرتس"، قال السفير الأمريكي في "إسرائيل" "توم نيدس": "نتنياهو هو المسؤول عن هذه الحكومة، وأنا أتعامل مع رئيس الوزراء الذي أوضح لنا جميعاً أنه يمسك جيداً بكلتا يديه عجلة القيادة."

وأكد وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" في خطابه إلى "J-Street" أن الإدارة الأمريكية تتمسك بحل الدولتين بالنسبة للقضية الفلسطينية وأن الخطوات التي من شأنها إبعاد الأطراف عن ذلك تشكل خطورة على أمن "إسرائيل" وهويتها اليهودية على المدى الطويل. وعلى حد قوله، فإن الإدارة تدرك أن فرص الحل السياسي في الوقت الحاضر متدنية، لكنها تنوي الحفاظ على فرصة التقدم في المستقبل، لذلك أشار بلينكين إلى أن الإدارة ستعارض التحركات التي من شأنها أن تزيد التوترات وتبعد فرصة تحقيق حل سياسي. وشدد بلينكين بشكل خاص على أن الإدارة ستعارض توسيع المستوطنات في الضفة الغربية وإجراءات الضم، والمس بالوضع الراهن في المسجد الأقصى والتحريض على العنف.

رداً على سؤال في مقابلة مع "هآرتس" حول موقف الحكومة بشأن ما إذا كانت الحكومة الجديدة ستعمل على شرعنة البؤر الاستيطانية، أكد السفير الأمريكي أننا "لا نؤيد ذلك"، ووفقاً له فإن فكرة الحفاظ على رؤية حل الدولتين قد تم توضيحها: لقد صغناها مراراً وتكراراً وسنعمل مع الحكومة للتأكد قدر الإمكان على المواقف التي نؤمن بها من أجل تحقيقها.

يبدو أن العودة بالتفصيل من قبل وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" وتأكيده مراراً على موقف الولايات المتحدة، تعبر عن قلق كبير بشأن السياسات المتوقعة للحكومة الجديدة. وحتى لو تم تنفيذ بعض الخطوات التي يقدمها أطراف الائتلاف المقبل كضرورة ملحة في سياق تصرفات "إسرائيل" تجاه القضية الفلسطينية، فإن الصدام مع الإدارة الأمريكية سيكون حتمياً.

صحيح أن بلينكين امتنع عن التهديد، لكن من الواضح من كلماته أن انحراف "إسرائيل" الكبير عن الوضع الراهن بشكل عام وتعزيز الإجراءات الأحادية الجانب بشكل خاص سيؤثر على سلوك الإدارة تجاهها، يمكن أن يتم التعبير عن الرد الأمريكي على سلوكيات الحكومة الجديدة عبر مجموعة من الإدانات العلنية، إلى التآكل الفعلي في الدعم الذي تتلقاه "إسرائيل" من الولايات المتحدة في المؤسسات الدولية، بما في ذلك مجلس الأمن والذي من المحتمل أن يُطلب منه التدخل في هذه القضية. وعلى "الحكومة الإسرائيلية"

الجديدة أن تأخذ بعين الاعتبار أن المواجهة مع الإدارة ستضر بقدرتها على إجراء حوار استراتيجي معها، وبالتحديد في هذه الفترة المليئة بالتطورات على الساحتين العالمية والإقليمية، بما في ذلك المواجهة مع إيران، واشتداد المنافسة مع الصين في الشرق الأوسط، واستمرار الحرب بين روسيا وأوكرانيا. حتى لو كانت الإدارة تعتقد أن الدبلوماسية هي الطريقة المفضلة لمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية، فإن التقدم الكبير الذي حققته إيران في تكديس قدرات تخصيب اليورانيوم سيلزم الإدارة بصياغة خطة بديلة للردع ضدها – وهي عملية تتطلب من "إسرائيل" أن تحاول التأثير على الإدارة في بيئة خالية من الضوضاء، وهنا يلعب يهود أمريكا دوراً مهماً في التأثير على مواقف الإدارة الأمريكية، بالنظر إلى التراجع الذي يمكن ملاحظته في دعم "إسرائيل"، من المهم تعزيز العلاقة مع المنظمات اليهودية المختلفة وتجنب الخطوات التي يمكن أن تثير معارضتها.

فيما يتعلق بالساحة الدولية، ترى الإدارة الأمريكية أن تعزيز الأجندة الليبرالية وتقوية الديمقراطيات هدف مركزي لسياستها، حتى في النصف الثاني من ولايتها، ومن وجهة نظرها يجب على "إسرائيل" الحفاظ على هذه المبادئ، خاصة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان المحتملة واستقلال النظام القضائي.

إن أهمية "إسرائيل" للولايات المتحدة مستمدة من كونها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، والتحركات في "إسرائيل" التي تعتبرها الولايات المتحدة تتعارض مع هذه القيم، يمكن أن تضر بأسس العلاقات. وعند صياغة مواقفها من القضايا الرئيسية المطروحة على جدول الأعمال، سيتعين على "إسرائيل" مراعاة المصالح الأمريكية، وهو نهج سينعكس إيجاباً على تصورها كحليف في كل من الإدارة والكونغرس.

من المتوقع أن يكون النصف الثاني من ولاية بايدن في الطريق إلى الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2024 **عاصفاً**، وعلى السطح يبرز الاستقطاب والصراع بين الديمقراطيين والجمهوريين، لذلك من المهم أن تبدي الحكومة الجديدة حذراً شديداً، وقبل كل شيء تجنب الانجرار إلى الخلافات السياسية في واشنطن قدر الإمكان، وتتمثل مصلحة "إسرائيل" في أن يستمر دعمها كقضية تحظى باتفاق الحزبين.

من اليوم تتزايد الأصوات في واشنطن بين المشرعين الديمقراطيين، وخاصة من المجموعة التقدمية وأحياناً من التيار الرئيسي للحزب، الذين لا يفهمون السياسات التي تنتهجها "إسرائيل" ويطالبون بتكثيف ردود الفعل ضدها، إلى حد المطالبة بالربط بين المساعدة "لإسرائيل" وسياستها تجاه القضية الفلسطينية. وحتى لو كانت إدارة مؤيدة "لإسرائيل"، فلن تكون قادرة على قبول "سلوك إسرائيلي" يتعارض مع القيم المشتركة،

التي شكلت الأساس الذي قامت عليه العلاقات الخاصة بين الطرفين، لقد صمدت الإدارة الحالية حتى الآن في سد كل ثغرة في معظم الحالات بنجاح، ولكن ليس هناك حصانة أبدية.

"السلوك الإسرائيلي" وخصائص العلاقة بين الطرفين في العامين المقبلين سيكون لهما أهمية كبيرة على المدى الطويل، في ضوء العمليات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في الولايات المتحدة، حتى لو لم يكن بعضها مرتبطة مباشرة "بإسرائيل" إلا أنها قد تساهم في تراجع الالتزام الأمريكي تجاه "إسرائيل." قد يكون تجاهل هذه العمليات أو الخطوات في "إسرائيل" كارثياً على "المصالح الإسرائيلية"، فمن المحتمل أن تضر عاجلاً أم آجلاً بالعلاقة الخاصة بين الدولتين، لذلك فإن "الحكومة الإسرائيلية" مطالبة بتكييف وملاءمة استعداداتها، ومن الأفضل أن تتعامل مع هذه الاتجاهات الإشكالية عاجلاً وليس آجلاً.

خلاصة القول:

- يجب على "القيادة الإسرائيلية" حماية ما تعتبره مهماً لأمن "إسرائيل" القومي، حتى على حساب المواجهة مع الإدارة الأمريكية، ومع هذا من الضروري أن نفهم أنه حتى في واشنطن، في الإدارة وكذلك في الكونغرس ينتظرون أن تحترم "إسرائيل" المصالح الأمريكية.
- يجب أن يكون النهج واقعياً مع الحرص على الشفافية والحوار المستمر، والمناقشات العامة العلنية التي يمكن أن تتدهور بسرعة إلى نقطة يمكن تفسيرها في واشنطن على أنها مناكفة للإدارة الأمريكية، وتحرك من قبل دولة حليفة ضد المصالح الأمريكية.
- لا جدال في أن المساعدة الأمريكية هي عنصر حاسم في "الأمن القومي الإسرائيلي" وأن التحديات السياسية والأمنية المعقدة التي من المتوقع أن تواجهها "إسرائيل" في الأشهر المقبلة تتطلب التنسيق الكامل مع واشنطن، على هذه الخلفية، من المهم للغاية أن تقوم "إسرائيل" في كل ما يتعلق بصياغة سياسة متماسكة في مواجهة التحديات السياسية والأمنية، وكذلك في القضايا التي تشغل الساحة الدولية وتكون في صميم المصلحة الأمريكية، بحيث تأخذ في الاعتبار احتياجات وسياسات الإدارة الأمريكية.
- من ناحية "إسرائيل"، فإن العلاقات مع الولايات المتحدة هي أولوية قصوى وتلزمها باختيار سياسة تتوافق مع سياسة الولايات المتحدة- حتى على حساب مصالح أخرى.

* * *

يديعوت أحرونوت / مامون: "الإبراهيمية" أمام اختبار بيع "فينكس" للإمارات.. هل يلجأ نتنياهو لـ "القتل الرحيم"؟

بقلم نفيت زومر

ترجمة: صحيفة القدس العربي

المعضلة الإسرائيلية: وثيقة تفاهم شراء السيطرة في "فينكس" (شركة التأمين الأكبر في إسرائيل) من جانب صندوق حكومة أبو ظبي، تقلق الكثيرين في السوق المالية ممن تسوؤهم رؤية توفيرات الإسرائيليين المالية في أيدي دولة ليس فيها شفافية ومتعلقة باتفاقات هشة، خصوصاً في منطقة غير مستقرة كالشرق الأوسط.
ولكن بسبب الحساسية السياسية، يقدرون أنهم لن يحاولوا تذويب الصفقة على تأخير الأذون الإدارية؛ منعاً لرفض علني للإماراتيين. "ستكون صفقة فينكس تحدياً رئيس الوزراء التالي. سيكون من الصعب قول "لا" للإماراتيين، بعد أن دعاهم للاستثمار في إسرائيل في إطار اتفاقات إبراهيم. وعليه، فمعظم الاحتمالات أن تذاب الصفقة بواسطة الأنظمة الإدارية. بعد سنة، سنة ونصف، سيطلب الناظم الإداري المزيد من الوثائق والإيضاحات – إما يمل الأمريكيون أو الإماراتيون، فتسقط الصفقة، وقد سبق لأمور مشابهة أن حصلت في الماضي"، هكذا قدر مسؤول كبير سابق في المالية. وينضم إليه أيضاً مسؤولون كبار في السوق المالية قالوا لـ "مامون": "سيتعين على بيبي أن يقتل الصفقة برقة كي لا يدخل في مواجهة مع الإماراتيين."
في السوق المالية أطلقوا انتقاداً شديداً على أنهم لم يمنعوا هذه الإمكانية في المراحل الأولية على الأقل.
وحسب أولئك المسؤولين، فقد "كانت حاجة، في المرحلة الأولية على الأقل، لوضع حاجز على الاستثمارات مثل هذا النوع من الأجسام المالية. علاقاتنا مع الإمارات التي كانت قبل وقت غير بعيد دولة عدو، في بداية طريقها، تقف في الاختبار ونواياهم ليست معروفة لنا. وليس كل شيء شفافاً في الإمارات. تحوز "فينكس" 365 مليون شيكل من أموال الموفرين الإسرائيليين، منها 60 مليوناً أموال تقاعد. إضافة إلى ذلك، ليست "فينكس" مجرد شركة تأمين أخرى، بل باتت أكثر من ذلك بكثير – شركة لها استثمارات حقيقية في شركات إسرائيلية كثيرة من شبكة أغذية (خمور ليتان) وحتى بارتنر وغاما – قروض خارج بنكية، ورافا للأدوية، وهيئات مالية للاستثمار وغيرها. ويشكل الاستثمار في فينكس بطاقة دخول في مسار سريع لكل السوق الإسرائيلية، وليس فقط لأموال الموفرين. قسم كبير من أرباح "فينكس" يأتي من الاستثمارات الحقيقية."
لقد خلقت الصفقة صدى من النقد ضدها، بحجة مركزية أن صندوق ADQ صندوق حكومي يسيطر عليه حاكم أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد. هذه دولة ليس كل شيء فيها شفافاً وهي في منطقة ليست مستقرة دوماً.

قال مقرب من السلطة المالية لـ "مامون": "عندما توجهنا إلى الاتفاقات، كان النهج الإسرائيلي هو جلب المال للاستثمار في الزراعة، والشركات، واستحداثات شيكل بثمن 2 شيكل. فكرنا أنه يمكن بيع الأحلام لهم. نتنياهو فتح لهم الطاولة، واعتقدنا أنهم سيكتفون بالفلافل، فإذا بهم يختارون الوجبة الأفضل – شركة التأمين الرائدة في إسرائيل. ذخر مثبت مع إمكانات كبرى. إذا اعتقد أحد ما في البلاد أن بإمكانه أن يخدعهم، فمن المحتمل أكثر أن العكس هو ما سيحصل. في النهاية، سيتعين على المقررين أن يشرحوا الخطر المحدق منها إذا أرادوا عدم إقرار الصفقة. إذا لم تقر الصفقة، من ناحية الإماراتيين، سيزال القناع عن نوايا حكومة إسرائيل. حسب تجربتي طويلة السنين، سيتعين عليهم أن يقتلوا هذا برقة بوسائل بيروقراطية، فيطلبون من الشارين المزيد من الوثائق والمعطيات على أمل أن ييأسوا أو يحصل البديل فتفرض سلطة المال قيوداً مختلفة ومتنوعة على الشارين، بحيث تصبح "فينكس" أقل جذباً لهم. لا شك أن على المنظم في البلاد أن يكون خلاقاً."

في المقابل، هناك من يؤيد الصفقة. فقد قال مالك شركة الاستثمارات: "من حيث المبدأ، ليس لأصحاب السيطرة تأثير أو تدخل في توفيرات "فينكس". هذه خطوة ستشجع مزيداً من الاستثمارات من دبي، وتأتي في اللحظة التي يتوجه فيها الاقتصاد العالمي والإسرائيلي إلى الإبطاء، وتضعف فيها التكنولوجيا العليا"

* * *

إسرائيل اليوم: رغم أنه "وصمة عار".. لماذا يتمسك نتنياهو بـ"قانون درعي"؟

بقلم نوحاما دويك

جرت انتخابات الكنيست الـ 25 في الأول من تشرين الثاني، ورغم الأغلبية الواضحة والمستقرة التي تلقاها بنيامين نتنياهو لم يبلغ الرئيس بأنه "نالت يده". ثمة افتراض أن يحصل هذا في الأيام القريبة القادمة، ولكن ليس قبل دقيقة من إنهاء وابل التشريعات التي هدفها تغيير الأساسات.

من جهة انتزاع أجزاء من وزارات مركزية وإيداعها في أيدي وزراء من وزارات أخرى، ومن جهة أخرى تغيير قانون أساس يقضي بأن السجن مع وقف التنفيذ ليس حكمه كالسجن الفعلي، لذا لا يجرّ عاراً. أو باختصار، شق طريق سريع بمسارين ليتمكن من تعيين آريه درعي وزيراً، ويظهر في صورة الحكومة حين تؤدي اليمين القانونية. وجرى حديث كثير عن ضعف نتنياهو وانعدام الثقة به من جانب وزرائه المرشحين. الأمر الذي يجر مدة السياقات قبيل إقامة الحكومة. انعدام الثقة ورائحة الضعف التي تنتشر إلى مسافة بعيدة، تؤدي بهم إلى طلب التشريع الآن، بالطبع، قبل موافقتهم على قسم ولاء نتنياهو والسماح له بالعودة إلى الحكم. لماذا

يطالبون بهذا – نعم، نفهم. لكن لماذا يستسلم نتنياهو؟ لا جواب.

هو يسمح لهم بالعربدة رغم يقينه بأن ليس لسموتريتش وبن غفير ومعوز أي بديل حقاً. فبالنسبة لهم، إما أن يذهبوا معه أو يذهبوا إلى عبودية المعارضة. يعرف نتنياهو كيف يذيب الأمور حين يريد. هكذا فعل لفكرة إقامة دولة فلسطينية ولاتفاقات أوسلو، وهكذا فعل لإحلال السيادة على "المناطق" [الضفة الغربية]، وفي الحكومة السابقة أيضاً حين لم يسمح بإجراء تعديلات كبرى في جهاز القضاء، ولهذا فإن يريف لفين لم يوافق على أن يكون وزيراً للعدل. والآن، يجعل نتنياهو أقواله في الموضوع غامضة، ويبقي هذا لسياق الطريق. وعلى ما يبدو، فإن هذا هو السبب الذي يجعل لفين يتردد في أخذ المنصب أو البقاء في منصبه كرئيس للكنيست.

عندها يطرح السؤال: لماذا لا يحاول إقناع شركائه بانتظار التشريعات إلى ما بعد أداء الحكومة اليمين القانونية؟ الجواب برأيي ليس قلقاً على درعي. صحيح أن درعي شريك، لكن نتنياهو سيلقي به على هامش الطريق لو كان هذا يخدم منفعته الشخصية أو السياسية. الاستنتاج أن بيبي أغلب الظن يحرص قبل أي شيء ودوماً على بيبي.

قانون درعي سيخدم نتنياهو أيضاً عندما يتوجه إلى صفقة قضائية. فقد وضعت أمامه سابقاً، بناء على طلب محاميه، صفقة قضائية. غير أن النيابة العامة أصرت على العار. أما نتنياهو فلم يوافق لأنه -حسب هذا القانون- كان سيبعد نفسه عن الحياة العامة مدة سبع سنوات، وكما هو معروف فقد احتفل هو مؤخراً بعيد ميلاده الـ 73.

الآن، فكروا للحظة في قانون درعي. إذا ما تضمنت الصفقة القضائية، مثلاً، غرامة مالية في المستقبل، وأعمال خدمة، وحبساً مع وقف التنفيذ بلا عار، فسيصبح نتنياهو مؤهلاً لمواصلة تولي أي منصب. كما أن لبيد وغانتس وليبرمان يعودون ليقولوا إنهم لا يملكون شيئاً ضد الليكود، بل وغير مستعدين لأن يقودهم من تجرى ضده محاكمة على خيانة الأمانة والرشوة. وهم يلمحون دوماً بأنه إذا أنهى ملفاته القضائية ويصبح مؤهلاً قانونياً فلن يكون هناك مانع من التعاون معه.

قانون درعي، الذي أمر نتنياهو بدفعه قدماً بكل قوة ودون أي تغيير، إلى جانب فقرة التغلب، سيكون أيضاً سبيل نتنياهو لإنهاء المحاكمة والعودة فوراً إلى الحياة العامة. فلننتظر بصبر الفصل التالي من الحكاية.

* * *

هآرتس: "من يعقب عباس؟" ... مشهد بطله الفوضى في "معركة الخلافة"

بقلم جاكي خوري

"لا أخاف على حياتي، فهي بيد الله. في كل لحظة قد يغتالوني، حتى في الأراضي الفلسطينية، سواء على يد إسرائيل أو يد آخرين. ولكن هذا ليس أمراً شخصياً. فإذا ذهبت سيأتي شخص مكاني، لأننا دولة مع كل العناصر. ينقصنا أمر واحد، وهو انتهاء الاحتلال "، هذا ما قاله الرئيس الفلسطيني، محمود عباس ابن الـ 87 في مقابلة أجراها مع قناة "العربية" أثناء زيارته للرياض قبل نحو أسبوعين. جاءت أقواله هذه على خلفية نقاش يجري مؤخراً حول مسألة كيف ستبدو الساحة السياسية الفلسطينية، ليس في اليوم التالي لعباس فحسب، بل إزاء تشكيل حكومة يمينية متطرفة في إسرائيل وفي ظل تصعيد على الأرض وعدم وجود أفق سياسي. كما نشر في "هآرتس" الأسبوع الماضي، فقد أظهر استطلاع أجراه المركز الفلسطيني لأبحاث السياسة أن في الساحة الفلسطينية، لا سيما في الضفة الغربية، ارتفاعاً واضحاً لتأييد الكفاح المسلح، وأن هناك دعماً واسعاً لجمهور الفصائل المسلحة مثل "عرين الأسود" أو "لواء جنين"، التي وجدت تعبيرها في الوعي في الأشهر الأخيرة. في الوقت نفسه، لا يظهر الرأي العام أي إجابة واضحة حول ما يتوقع حدوثه بعد انتهاء ولاية عباس الذي يتولى منصبه منذ العام 2005.

استمراراً للتوجه الذي بدأ في السنوات الأخيرة أيضاً في الاستطلاع الأخير الذي قاده الدكتور خليل الشقاقي، قال معظم المستطلعين بأنهم يريدون انتخابات رئاسية وبرلمانية. أظهر الاستطلاع أن 69 في المئة، في الضفة والقطاع، يريدون انتخابات في أسرع وقت. 64 في المئة لا يعتقدون أن يتم إجراء انتخابات قريباً.

رغم تأييد إجراء الانتخابات، فإن 46 في المئة من المستطلعين الذين لهم حق الاقتراع قالوا بأنهم كانوا سيشاركون في التصويت إذا أجريت الانتخابات الآن. رغم التأييد، يحظى رئيس المكتب السياسي لحماس، إسماعيل هنية، بـ 54 في المئة، في حين 36 في المئة فقط قالوا بأنهم سيؤيدون عباس. في حالة لم يترشح عباس وترشح مروان البرغوثي بدلاً منه، عضو فتح المخضرم المسجون في إسرائيل والمحكوم بالمؤبد، فسوف تنقلب الصورة، كان البرغوثي سيحصل على 61 في المئة، وهنية على 34 في المئة. وكان يمكن أن ترتفع نسبة التصويت إلى 62 في المئة. ظهرت في الاستطلاع أسماء أخرى مثل رئيس الحكومة الحالي الدكتور محمد اشتية، ومقرب عباس حسين الشيخ، ورئيس حماس في القطاع يحيى السنوار، أو عضو فتح السابق المنفي في الإمارات محمد دحلان، لم يكونوا ليجتازوا سقف 5 في المئة من التأييد.

القيادة الفلسطينية في رام الله تقول إن سبب عدم إجراء الانتخابات هو منع إسرائيل إجراءها في شرقي القدس أيضاً. من يعارضون السلطة يقولون بأن الأمر يتعلق بذريعة لا أساس لها، وأن عباس وقيادة فتح يخافون الخسارة. فصائل أخرى أيضاً، التي هي ممثلة الآن في مؤسسات م.ت.ف، تخشى من فقدان تمثيلها.

يعتقد عدد غير قليل من الخبراء الفلسطينيين أن عدم إجراء الانتخابات هو مصلحة إسرائيلية ومصلحة دولية. قال هاني المصري، وهو باحث في شؤون المجتمع الفلسطيني وكاتب مقالات معروف، إن انتخاب قيادة لها شرعية شعبية قد يقوي الفلسطينيين ويضع إسرائيل والمجتمع الدولي أمام الحاجة للمضي بالعملية السياسية. لذلك، لا توجد رغبة لإسرائيل أو للمجتمع الدولي، لا سيما الولايات المتحدة، للضغط في هذا الاتجاه. يعتقد المصري أنه يجب إجراء المفاوضات باتفاق وطني واسع بين الفصائل، لا سيما فتح وحماس، وليس في وضع الانقسام الموجود الآن الذي لا تلوح نهايته في الأفق.

إن مسألة من سيخلف عباس غير موجودة على رأس سلم أولويات الفلسطينيين، قال رئيس حزب المبادرة الوطنية الفلسطينية، الدكتور مصطفى البرغوثي، في محادثة مع "هآرتس". وحسب قوله، يتغلغل في الوعي الفلسطيني، لا سيما في أوساط الشباب، إدراك بأن حل الدولتين لم يعد قابلاً للتنفيذ، وأنه ليس هناك ما يبنى على حكومات إسرائيل، لا سيما الحكومة الآخذة في التبلور والتي تناقش الضم وتعزيز المستوطنات وسحق حقوق الفلسطينيين. "تتعزز الرؤية في أوساط الجيل الشاب بأن إسرائيل لا تفهم غير القوة والمقاومة"، وأضاف البرغوثي: "سواء بنضال شعبي غير عنيف أو بكفاح مسلح، فهذا يجد تعبيره في دعم الجمهور للجماعات المسلحة في جنين ونابلس".

حسب أقوال البرغوثي، فإنه ونتيجة لسلوكات إسرائيل التي لا تسمح بأي حل سياسي على أساس حل الدولتين، ستتحول السلطة إلى عنصر غير مبال عاجلاً أم آجلاً. "النموذج القائم للسلطة بكونها نوعاً من مقاول لإسرائيل باطنياً وتطبق الأبرتهايد ضد الفلسطينيين، هو نموذج "لا صلة له بمن يترأس السلطة ويديرها".

في الوقت نفسه، يدرك من هم في الساحة الفلسطينية أن الواقع قد يملي سيناريو يجب فيه انتخاب بديل لمحمود عباس ابن الـ 87. وحسب الدستور الفلسطيني، إذا توقف رئيس السلطة عن شغل منصبه لأي سبب كان، فإن رئيس البرلمان هو الذي سيدير شؤون السلطة بشكل مؤقت إلى حين إجراء الانتخابات. حتى الآن، لا يوجد مجلس تشريعي عامل بعد سيطرة حماس على القطاع في 2007 والانقسام الذي لا يزال مستمراً منذ

ذلك الحين. إضافة إلى ذلك، رئيس البرلمان الذي انتخب في 2006 هو الدكتور عزيز الدويك، رجل حماس الذي لن توافق السلطة بأي شكل من الأشكال قيادته حتى ولو مؤقتاً.

يتولى محمود عباس الآن ثلاثة مناصب، المعروف في إسرائيل بأنه رئيس السلطة الفلسطينية، الذي هو منصب تم اشتقاقه من اتفاقات أوسلو، وتكمن قوته في كونه المسيطر فعلياً على مؤسسات الأمن والمؤسسات المالية للفلسطينيين في الضفة. وهو أيضاً رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف، التي تقف على رأس هرم السلطة الفلسطينية وتشكل منظمة أعلى للمستوى السياسي. إضافة إلى ذلك، هو رئيس حركة فتح ورئيس اللجنة المركزية لهذه الحركة، التي تسيطر بالفعل أيضاً على م.ت.ف وعلى السلطة الفلسطينية. لذلك، من سيخلفه، حتى لفترة مؤقتة، سيأتي من صفوف حركة فتح.

ثمة سيناريو آخر في ظل غياب رئيس يتولى منصبه، وهو توجه القيادة في رام الله إلى المجلس الوطني الفلسطيني لانتخاب زعيم. المجلس الوطني هو منظمة عليا للمؤسسات الوطنية الفلسطينية، ومنه يتم انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية في م.ت.ف، التي تشمل نحو 18 عضواً وتمثل فيها جميع الفصائل، مع أغلبية واضحة لحركة فتح. رئيس المجلس هو روحي فتوح، رجل فتح الرمادي والمحسوب على جيل المؤسسين، والذي لا نفوذ سياسياً له أو قدرة على السيطرة بالفعل.

الذي يذكر وبحق كرئيس محتمل هو سكرتير اللجنة التنفيذية في م.ت.ف، حسين الشيخ، الذي يعدّ الرجل القوي في محيط محمود عباس، والذي يرافقه هو ورئيس المخابرات ماجد فرج أثناء زياراته السياسية المهمة. وكان عباس عينه مسؤولاً أيضاً عن إدارة المفاوضات وقد حل محل الدكتور صائب عريقات الذي توفي متأثراً بكورونا قبل سنتين. وهو المنصب الذي أعطاه علاقة مباشرة مع ممثلي الإدارة الأمريكية في واشنطن، وأوروبا. الشيخ هو المسؤول عن التنسيق المدني مع إسرائيل، وهو الذي يجري الاتصالات اليومية مع جهات إسرائيلية. المناصب التي يتولاها تضعه في المقدمة ليكون الرئيس المقبل، غير أن هذا لن يتحدد إلا عبر الانتخابات.

يتحدث نشطاء في فتح عن توتر داخل اللجنة المركزية وعن منافسة علنية بين الشيخ، وجبريل الرجوب الذي يترأس الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم، وهو المنصب الذي يسمح له بإجراء اتصالات يومية مع الجمهور، ورئيس الحكومة محمد اشتية، لكن الأخير لا يعتبر عاملاً قد يحصل على تعاطف من أعضاء اللجنة، وهناك عدم رضا على المستوى الشعبي من سلوك الحكومة برئاسته.

جهات رفيعة ونشطاء مركزيون في الحركة تحدثوا مع "هآرتس" يوافقون على أنه يمكن حدوث صراع داخلي ممأسس على هوية وريث عباس في الوضع القائم، ويخشون من أن يؤدي هذا الصراع إلى الفوضى، بالأساس إزاء الإحباط المتزايد في أوساط الشباب والجماعات المسلحة التي تتسع في مخيمات اللاجئين ومدن الضفة. يتفق الجميع على وجود حاجة إلى استقرار المنظومة إزاء التحديات التي تضعها إسرائيل والحكومة الآخذة في التبلور.

طرحت حركة فتح في الأشهر الأخيرة، في محادثات مغلقة، اسم نائب رئيس الحركة محمود العالول كمرشح حل وسط. العالول محسوب على جيل المؤسسين للحركة، ويعدّ أحد القادة المخضرمين فيها الذين عملوا في السابق في الأردن ولبنان في السبعينيات والثمانينيات. هو يتولى منصب نائب خليل الوزير، المعروف في وعي إسرائيل بأبو جهاد. عاد العالول إلى الضفة عند إقامة السلطة، وحتى إنه عُين في منصب محافظ مدينة نابلس. وهو محسوب على العائلات الثكلى الفلسطينية لأنه فقد ابنه البكر جهاد، وهو قائد في كتائب شهداء الأقصى في نابلس، في مواجهات مع قوة للجيش الإسرائيلي في اليوم الأول للانتفاضة الثانية في تشرين الأول 2000. تذكر فتح اسمه كوريث، لكن هناك شكاً ما إذا كان يستطيع الحصول على كل المناصب التي يتولاها محمود عباس.

ثمة خيار من الخيارات التي تطرح، وهو تقسيم المناصب الثلاثة التي يتولاها محمود عباس على ثلاثة أشخاص: رئيس السلطة الفلسطينية، ورئيس م.ت.ف، ورئيس حركة فتح. عملياً، هذه قضية قد تؤدي إلى صراع على الصلاحيات وعلى درجة تأثير كل شخص يتولاها على اتخاذ القرارات، بالأساس أمام الأجهزة الأمنية والسيطرة الاقتصادية. أحد الاحتمالات هو أن منصب رئيس الحكومة سيكون الأهم، بحيث سيكون رئيس الحكومة هو رئيس السلطة الفعلي، ويأتي فوقه رئيس م.ت.ف وإلى جانبه رئيس حركة فتح، اللذين سيديران الساحة السياسية الفلسطينية، مع التأكيد على الضفة الغربية إلى حين إجراء الانتخابات.

تعترف فتح بأن وجود عباس هو الخيار الأفضل في الوضع الذي نشأ إزاء عدم اليقين عقب التطورات الإسرائيلية، على الأقل في الأشهر القريبة القادمة. تحاول حركة فتح منذ بضعة أشهر عقد مؤتمر عام تنتخب في إطاره قيادة جديدة، بما في ذلك لجنة مركزية، ولكن اختلاف الآراء يؤدي إلى تأجيله مرة تلو الأخرى. في نهاية المطاف، عدم اليقين هو الذي يسيطر على المشهد السياسي الفلسطيني حتى الآن.

* * *

هآرتس: بإبعادها الحموري.. إسرائيل تحذر المقدسيين: إما الطاعة أو سحب "المواطنة"

بقلم عميره هاس

إسرائيل بطردها للمحامي صلاح الحموري أمس إلى فرنسا (أحد مواليد القدس وابن عائلة مقدسية) فإنها تحذر فعلياً جميع الفلسطينيين من سكان المدينة، في الحاضر والمستقبل، بأنهم إذا لم يطيعوا ويصمتوا ويخضعوا فسيتم سحب مكانة المقيم الدائم منهم التي يتمتعون بها. حالة الحموري الذي تم طرده بتعليمات من وزيرة الداخلية آيلت شكيد، تدل على أن إسرائيل تشعر بأمان كاف لتطوير تكنيكها في الإخضاع والقمع، وأن الاحتجاجات الدبلوماسية (فرنسا في هذه الحالة) لا تؤثر عليها.

بالصدفة، كون الحموري يحمل الجنسية الفرنسية، فقد كان بالإمكان طرده إلى خارج حدود الدولة.

مقدسيون آخرون سيتم سحب إقامتهم، سيكون بالإمكان طردهم من بيوتهم هم وعائلاتهم إلى أحد جيوب الضفة الغربية كما تم طرد ثلاثة أعضاء في البرلمان الفلسطيني سابقاً من قائمة حماس ووزير سابق في حكومة إسماعيل هنية. وقد يتم الطرد أيضاً إلى قطاع غزة، الذي تستخدمه إسرائيل كمستعمرة للعقاب حتى منذ الانتفاضة الثانية. أو ربما يبقونهم في القدس، ولكن بدون حقوق الإقامة الأساسية (لا سيما العلاج والتعليم)، الأمر الذي سيؤثر بشكل سيئ حتى على أبناء عائلاتهم.

لقد سبق عملية الطرد سحب إقامة الحموري الدائمة قبل سنة تقريباً، طبقاً لتعديل في القانون من آذار 2018 الذي يسمح بسحب الإقامة بسبب "خرق الأمانة لدولة إسرائيل". وما يقف في أساس هذا التعديل هو تطبيق "قانون الدخول إلى إسرائيل" على الفلسطينيين مواليد القدس، الذين عاشت عائلاتهم فيها لفترة طويلة قبل إقامة دولة إسرائيل. هذه هي الفضيحة الحقيقية. إسرائيل في نهاية المطاف هي التي "دخلت إليهم" وليس هم الذين دخلوا إليها. مع ذلك، الإطار القانوني الذي تم تشكيله لضم واستيعاب وتحمل وجود الفلسطينيين في شرقي القدس عند ضمها لإسرائيل هو قانون مكيف لغير اليهود، مواطني دولة أخرى، الذين اختاروا الهجرة إلى إسرائيل والذين لا يسري عليهم قانون العودة. أي أنه مسموح لهم التواجد في إسرائيل بفضل بادرة حسن نية سخية منها. إقامتهم مؤقتة وتنتهي في اللحظة التي يمكثون فيها بضع سنوات في الخارج، الأمر الذي يدل على أنهم اختاروا مغادرة إسرائيل.

قاضي المحكمة العليا أهارون براك، هو الشخص الذي سهل على الدولة تعاملها مع الفلسطينيين في القدس على اعتبار أنهم مهاجرون، ومقيمون مشروطون ومؤقتون فعلياً، وأن وجودهم في بيوتهم إنما هو فضل وليس حقاً. في 1988 حكم بأن الدولة مخولة بطرد الدكتور مبارك عوض من البلاد، الذي ولد في القدس في 1943. وعند احتلال المدينة في 1967 حصل على بطاقة هوية شخصية كمقيم. وقد سافر للدراسة في الخارج،

وخلال سنوات كان على الخط بين الولايات المتحدة والقدس. عشية الانتفاضة الأولى، بدأ بمضايقة إسرائيل في برنامجه للعصيان المدني غير العنيف ضد الاحتلال. وقد تقرر طرده. وعندما قدم التماساً للمحكمة العليا، وفر القاضي براك للدولة الإطار القانوني: مكانة مقيم لسكان شرقي القدس، قال براك، ينظمها قانون الدخول إلى إسرائيل، حتى لو لم يتم قول ذلك بصراحة في 1967، وأعطى لسكان شرقي القدس الفلسطينيين تصاريح للإقامة الدائمة في إسرائيل. القانون يخول وزير الداخلية أيضاً بوضع شروط في تصريح الإقامة الدائمة. ومن هنا بات القفز إلى شروط الحفاظ على الإخلاص أمراً سهلاً.

استناداً إلى هذه التفسيرات القانونية، حرمت إسرائيل إقامة نحو 13 ألف من المقيمين المقدسيين، لا سيما من العام 1995 فصاعداً، بذريعة أن مركز حياتهم لم يعد في القدس، بل في الخارج (أو الضفة الغربية). ثمة التماسات كثيرة قدمت للمحكمة العليا على مدى سنوات ضد سحب مكانة القيم وأدت إلى تسرب معين للحقيقة؛ أن الفلسطينيين المقدسيين هم سكان أصليون ولهم حقوق، ويجب عدم معاملتهم كمهاجرين. ما زالت إسرائيل تلغي مكانة المواطنة لفلسطينيين مقدسيين بسبب وجودهم فترة طويلة في الخارج، ولكن ليس لمن يعيشون في رام الله أو بيت لحم. في أيلول 2017 أمرت المحكمة العليا بإبطال إلغاء الإقامة لأعضاء البرلمان الفلسطيني والوزير السابق، الذين ذكرتُ أسماءهم آنفاً. وفي الوقت نفسه، أشارت المحكمة العليا للحكومة بأنه إذا تم تعديل القانون وفقاً لذلك، فسيكون بالإمكان سحب هذه الإقامة في المستقبل على خلفية "خرق الإخلاص" للدولة. وبعد سنة تقريباً تم تعديل القانون وفقاً لذلك.

تعريف "خرق الأمانة" واسع جداً وضبابي وعام، بحيث يمكن لـ"الشاباك" ووزارة الداخلية جعله يشمل كل فلسطيني مقدسي يريدونه. حسب تعديل القانون، يمكن لكل بند في القائمة التالية أن يشكل خرقاً للأمانة: عمل إرهابي، ومساعدة أو دعوة للإرهاب، ومشاركة نشطة في منظمة إرهابية أو تنظيم إرهابي علني، وخيانة أو تجسس خطير. الذين يحددون ما هو الإرهاب أو الخيانة هم أعضاء الكنيست و"الشاباك" ولوبي الاحتلال على أنواعهم، أي ممثلو الدولة التي تتحكم بالفلسطينيين ضد إرادتهم، والتي حولت مدينتهم إلى جيب مفصول عن كل الأراضي الفلسطينية، وأفقرتهم وصادرت أراضيهم وجزأتهم من خلال مستوطنات يهودية معادية.

تعريف "خرق الأمانة" هو أحد أقارب تعريف "خطير على أمن الدولة"، الذي يسمح بالاعتقال الإداري بدون لائحة اتهام وبدون اتهامات واضحة وبدون احترام لحقوق المتهم في الدفاع عن نفسه. أدين الحموري حقا في السابق عندما كان عمره 20 سنة، وحكم عليه سبع سنوات سجناً عن دوره في التخطيط لقتل الحاخام عوفاديا يوسيف. منذ إطلاق سراحه في 2011 عندما بدأ بدراسة الحقوق، وبعد ذلك عمل كمحام في منظمة

الدفاع عن الأسرى "الضمير"، وتم وضعه مرات كثيرة في الاعتقال الإداري. دخل السجن وخرج منه، وبالعكس، دون أن تنجح الدولة في صياغة لائحة اتهام واحدة ضده. حتى إن زرع برنامج بيغاسوس في هاتفه المحمول، الذي نشرت عنه ثلاث هيئات دولية والتي قامت بفحص هاتفه، لم يثمر أي تهمة يمكن محاكمته عليها، أو أي أساس يشكل دليلاً للادعاء ضده.

الضبابية متعمدة، سواء في تعريف "خطر على أمن المنطقة" الذي يؤدي إلى الاعتقال الإداري أو "خيانة الأمانة" الذي يؤدي إلى إلغاء المواطنة. الضبابية قد تردع أشخاصاً حتى يتنازلوا عن أي نشاط وأي تنظيم سياسي، وحتى عن الاحتكاك مع أشخاص آخرين، كي لا يعتبر هذا الأمر كمقاومة للحكم الذي فرض عليهم

* * *

استطلاعات

i24news: غالبية الإسرائيليين يعارضون التعديلات التي ستتيح لأريه درعي بأن يصبح وزيرا

بحسب نتائج الاستطلاع يتضح أن غالبية الإسرائيليين لا يؤيدون التغييرات الجديدة

أظهر استطلاع إسرائيلي أن 65% من الإسرائيليين يعارضون التعديلات القانونية التي ستتيح تعيين أريه درعي بمنصب وزير، وفقط 24% منهم يؤيدون هذه الخطوة . وبحسب استطلاع القناة الاسرائيلية "13" فإن 37% من الجمهور يعارضون هذه التغييرات بعيدة المدى على السلطة القضائية التي يؤمنون أن الحكومة التي تتشكل تنوي تنفيذها. في المقابل 28% يؤيدون مثل هذه التغييرات، في حين أن 26% يعتقدون أن الحكومة لن تنفذ تغييرات كبيرة في النهاية .

أما بالنسبة لمسألة كيفية تعامل المستشارة القضائية جالي باهرا العمل بخصوص "التغييرات التشريعية"، يتضح انه لا يوجد قرار واضح ، حيث أن 38% يعتقدون أنه يجب العمل ضد الخطوة، و36% يعتقدون أنه لا يجب العمل ضدها، و26% ربع الجمهور لم يحددوا قرارهم بالنسبة للقضية .

ووفقا للاستطلاع، 45% من الجمهور الاسرائيلي يفضلون حكومة برئاسة نتنياهو مع معسكر "الدولة"، وفقط 32% يفضلون "الصهيونية الدينية" بدلا منه، في حين أن 56% يؤمنون أن نتنياهو خضع لطلبات الأحزاب الدينية بخصوص الوضع الراهن وبخصوص الدين والدولة. ونحو 33% إن الأمر ليس كذلك .

وبخصوص التشريعات التي ستمنح وزير الأمن القومي المكلف ايتمار بن غفير صلاحيات جديدة حول نشاط الشرطة، لا يوجد قرار واضح بذلك، ونحو 46% يعارضون قانون من هذا القبيل و41% يؤيدون ذلك .

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: نتنياهو يسعى إلى مناقشة الإصلاحات في نظام القضاء مع رئيسة المحكمة العليا حايوت

رئيس الوزراء المكلف يسعى بحسب التقرير أيضا إلى الجلوس مع النائبة العامة بهاراف-ميارا، التي انتقدت بعض الجهود التشريعية لكتلته؛ درعي ينفي بحسب تقرير انتهاكه لصفقة الادعاء

من المتوقع أن يلتقي رئيس الوزراء المقبل المفترض بنيامين نتنياهو مع رئيسة المحكمة العليا إستر حايوت بعد أن يؤدي ائتلافه الحكومي اليمين القانوني، وقبل إصلاحات بعيدة المدى في الجهاز القضائي تعتزم الحكومة المقبلة تمريرها، بحسب تقرير تلفزيوني لم يشر إلى مصدره الأحد. وأفادت القناة 13 أنه لم يتم بعد تحديد موعد للقاء نتنياهو وحايوت، لكن الشبكة التلفزيونية افادت أن قائد حزب "الليكود" يسعى إلى الاجتماع مع كبيرة القضاة "والاصغاء إلى موقفها بصفتها رئيسة للسلطة القضائية بشأن الإصلاحات المحتملة في الجهاز القضائي." بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يعقد نتنياهو أيضا اجتماعا مع النائبة العامة غالي بهاراف-ميارا، التي انتقدت بعض الإصلاحات المقررة للحكومة المقبلة، ولقد تعرضت لانتقادات واسعة من سياسيين في اليمين، شملت تهديدات بإقالتها من منصبها. وبحسب التقرير، من المتوقع أن يرجئ نتنياهو تطبيق أي من الإصلاحات الرئيسية التي يطالب بها شركاؤه في الائتلاف لبضعة أشهر. ولم تشر الشبكة التلفزيونية إلى أي مصادر في التقريرين.

أعلنت الأحزاب في الائتلاف القادم المتوقع نيتها الدفع بمجموعة واسعة من الإصلاحات القضائية بمجرد توليها السلطة، بما في ذلك مشروع قانون مثير للجدل للغاية من شأنه أن يمنح الكنيست صلاحية لتجاوز محكمة العدل العليا، بالإضافة إلى تشريع يمنح السياسيين مزيدا من القوة في اختيار القضاة. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أصدرت حايوت تحذيرا علنيا ضد تشريع يهدف إلى تغيير دور الجهاز القضائي. ورغم أنها لم تذكر المقترحات على وجه التحديد، شددت حايوت على أن "ولائنا كقضاة هو للجمهور الإسرائيلي بأسره ولكل فرد من أفراده."

أمام نتنياهو حتى ليلة الأربعاء ليعلن أنه نجح في تشكيل ائتلاف حكومي أو أن يطلب بفترة تمديد لأربعة أيام أخرى من الرئيس

يتسحاق هرتسوغ. ويعمل أعضاء كنيست في كتلة نتنياهو المكونة من 64 مقعدا على الدفع بمجموعة من التشريعات التي تهدف إلى تمهيد الطريق للحكومة المقبلة من خلال إدخال تغييرات قانونية على سياسات ومناصب وزارية يطالب بها حلفاؤه.

يهدف أحد مشاريع القوانين إلى توسيع السلطة الوزارية على قيادة الشرطة وسياستها، والذي طرحه زعيم حزب "عوتسما يهوديت" إيتمار بن غفير، الذي من المقرر أن يتولى منصبا وزاريا سيكون مسؤولا فيه عن القوة. مشروع قانون آخر يهدف إلى تغيير قانون أساس لتمكين شخص يقضي عقوبة مع وقف التنفيذ من أن يصبح وزيرا دون تحديد ما إذا كانت جريمته تنطوي على فساد أخلاقي، وهو ما سيسمح لزعيم حزب "شاس" أرييه درعي بالانضمام إلى الحكومة.

في تصريحات نقلتها أخبار القناة 12 مساء الأحد، ورد أن درعي قال لمقربيه إن سيفعل أي شيء للحصول على منصب وزير، نافيا انتهاكه لشروط صفقة الادعاء – التي استقال بموجبها من الكنيست في العام الماضي بسبب مخالفات ضريبة، وتجنب تهمة "الفساد الأخلاقي" التي يمكن تطبيقها على المسؤولين الحكوميين.

ونقل التقرير عن درعي قوله: "من الجنون الادعاء أنني انتهكت صفقة الادعاء"، مضيفا أنه لو تم منعه من تولي منصب عام، كان على النيابة العامة الاعتراض عندما ترشح للكنيست في الانتخابات التي جرت في الأول من نوفمبر. الجميع في مكتب المدعي العام يعرف الحقيقة"، داعيا كل من يعتقد خلاف ذلك إلى إعادة القضية للمحكمة.

وتابع درعي، بحسب القناة 12: "أنا مصمم على الوفاء بإرادة ناخبي شاس، التي لم أخفيها خلال الانتخابات: أن أعمل نيابة عنهم كممثل كبير في الحكومة". وقال أنه في حالة وجود اعتراضات قانونية على توليه منصب وزير، "سأعمل بالتأكيد في أي موقف وتحت أي ظرف من الظروف لاستخدام الوسائل القانونية لتحقيق إرادة الناخبين."

في الأسبوع الماضي، قالت بهاراف-ميارا إن النطاق الواسع للإصلاحات القضائية المتوقعة يمكن أن يجعل من إسرائيل "ديمقراطية بالاسم فقط."

يوم الأحد، انتقد عضو الكنيست يوآف كيش من الليكود بهاراف-ميارا قائلا: "كنت أود لو تصدر المستشارة القضائية للحكومة توضيحا حول سبب اتخاذها قرارا بأنها تعارض [مشروع القانون] قبل حتى أن تكون هناك صياغة له." ولقد دعا عدد من مشرعي اليمين نتنياهو إلى إقالة بهاراف-ميارا، أو تقسيم منصب النائب العام إلى منصبين، على أن يكون هناك منصب منفصل للمستشار القانوني للحكومة ومنصب آخر لكبير ممثلي الإدعاء.

بشكل منفصل، اقترح ألموغ كوهين، وهو عضو كنيست من حزب اليمين المتطرف "عوتسما يهوديت"، في مقابلة الأحد وضع رئيس الوزراء المنتهية ولايته في السجن. وقال كوهين في مقابلة مع قناة الكنيست: "في بلد سليم كان سيوضع وراء القضبان". وزعم عضو الكنيست أن لبيد مذنب بـ"محاولة إقناع ضابط في الجيش الإسرائيلي بالثورة." كوهين كان يشير على الأرجح إلى ادعاء نتنياهو مؤخرا بأن لبيد أجرى محادثة مع جنرال في

الجيش الإسرائيلي وقال له بحسب تقارير إن "اليمين المتطرف في كل دولة يحاول دائما الاستيلاء على السلطة في الجيش – من خلال إثارة الصراع بين الجنود وقادتهم." وقال نتنياهو إن محادثة لبيد المزعومة "خطيرة وتمس بالديمقراطية، وأنها تتجاوز الخط الأحمر."

* * *

i24news: الكشف عن وثيقة سرية للاتحاد الاوروبي لتوسيع التواجد الفلسطيني في المناطق "ج"

الاتحاد الاوربي قال في رده إنه لا يعقب على وثائق لكن موقفه واضح بالنسبة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني

كشفت القناة الاسرائيلية "13" عن وثيقة مكتوبة في بعثة الاتحاد الأوروبي في القدس الشرقية والتي تصف بطريقة شاملة ومركزة من ستة صفحات كيف يريد الاتحاد الاوروبي العمل لتوسيع التواجد الفلسطيني في المناطق "ج" والتي تخضع اليوم للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. الحديث يدور عن نفس المناطق التي طالب رئيس "الصهيونية الدينية" بتسلئيل سموتريش بسلطات بها وكانت هذه الطلبات جزءا لا يتجزأ من المفاوضات الائتلافية .

جزء من الوثيقة عُرِف بأنه "سري" وتمت كتابتها قبل عدة أشهر، وهذه هي النقاط الأساسية التي شملتها :

الاتحاد الأوروبي يسعى لتعزيز الوجود الفلسطيني في المناطق "ج"، الاتحاد الاوروبي سيعمل على رسم خرائط للأراضي في المنطقة- ليس بالضرورة بنفسه، انما عن طريق منظمات، لإثبات حق الفلسطينيين في الأرض، الاتحاد الاوروبي يدعو إلى "متابعة ومراقبة" النشاط الأثري الإسرائيلي في المنطقة. السبب ان هذا النشاط تستخدمه إسرائيل لتبرير سيطرتها على الأراضي في الضفة الغربية والهدف هو دمج المناطق "د" مع المناطق "أ" و"ب". وكتب في الوثيقة ان "هناك حاجة الى رؤية اوروبية مشتركة وبتوجه منسق أكثر بين الأطراف في اوروبا من أجل تعظيم القدرة لتوسيع تدخلها في مناطق "ج ."

وتتحدث الخطة عن الحاجة لتعزيز البنية التحتية الفلسطينية في المناطق "ج"، وتوفير مساعدة قضائية وغيرها، والمزيد من الخطوات التي ينوي الاتحاد الاوربي دفعها. الوثيقة كتبت قبل الانتخابات في إسرائيل، وبذلك لا يمكن ربطها لرد على أي حكومة ما أو غيرها. موقف الاتحاد الاوروبي ليس بجديد، لكننا نرى هنا توجه لممارسة عملية لكيفية تعميق المشاركة أكثر مما هو عليه في المناطق "ج ." وتم إطلاع مسؤولون رسميون في إسرائيل على هذه الوثيقة بعد توجه القناة "13" ويتم فحصها حاليا .

وفي تعقيب الاتحاد الاوروبي قالوا إنهم "عموما لا يتطرقون الى وثائق، سياسة الاتحاد الاوروبي هي التي أنشأتها الدول الـ27 أعضاء بها. سياستنا لم تتغير- نحن ملتزمون بحل الدولتين، مع القدس عاصمة مستقبلية

للدولتين. نطالب إسرائيل اتاحة تحسين ملموس على حياة الفلسطينيين والسماح ببناء فلسطيني ووقف تدهور الأوضاع المعيشية للفلسطينية في المنطقة ."

* * *

الاحتلال يسعى لمواجهة مساع أوروبية لتعزيز الوجود الفلسطيني في المناطق (ج)

ترجمة: محمود مجادلة . موقع عرب 48

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز الوجود الفلسطيني في المناطق (ج) في الضفة الغربية المحتلة، وذلك من خلال خطة عمل أعدتها بعثة الاتحاد الأوروبي في القدس، بحسب ما أوردت القناة 13 الإسرائيلية، مساء اليوم، الإثنين، مشيرة إلى أن المسؤولين في إسرائيل اطلعوا على الوثيقة ويدرسون سبل الرد عليها. وادعى التقرير أن "الوثيقة السرية" التي وضعتها بعثة الاتحاد الأوروبي في القدس المحتلة، "قبل عدة أشهر"، مفصلة في ست صفحات، وتشرح الإجراءات والخطوات التي سيتخذها الاتحاد الأوروبي بهدف "توسيع الوجود الفلسطيني في المناطق (ج)." وتعرف المناطق (ج) بأنها تلك الأراضي التي أعطى اتفاق أوسلو بين "منظمة التحرير الفلسطينية" والحكومة الإسرائيلية عام 1993، السيطرة الأمنية والمدنية الإدارية عليها للاحتلال، وهي تشكل قرابة 60% من مساحة الضفة الغربية المحتلة. وكانت اتفاقية أوسلو قد قسمت الأراضي الفلسطينية إلى ثلاثة مناطق؛ ليكون القسمان الآخران هما المناطق (أ) التي تخضع للسيطرة الفلسطينية الأمنية والمدنية، والمناطق (ب) التي تخضع لسيطرة أمنية إسرائيلية وسيطرة مدنية وإدارية فلسطينية.

وجاء في الوثيقة الأوروبية، بحسب القناة 13 الإسرائيلية، أن "الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تعزيز الوجود الفلسطيني في المناطق (ج). سيعمل الاتحاد الأوروبي على رسم خريطة لأراضي المنطقة، وليس بالضرورة أن يتم ذلك بشكل مستقل، وإنما من خلال المنظمات" الفاعلة في المنطقة. وبحسب الوثيقة، فإن الاتحاد الأوروبي يهدف من خلال هذه الخطة إلى "إثبات حق الفلسطينيين في الأرض"، وتشير الوثيقة إلى أن الاتحاد الأوروبي سيدعو إلى ضرورة "متابعة ومراقبة" النشاط "الأثري" الإسرائيلي في هذه المناطق، لافتة إلى أن سلطات الاحتلال تستخدم الأنشطة التي تتعلق بالمواقع الأثرية، "لتبرير سيطرتها على أراض في الضفة."

ووفقا للوثيقة، فإن الاتحاد الأوروبي سيعمل على "دمج المناطق (ج) بالمناطق (أ) و(ب)". وتنص الوثيقة أيضًا على أن هناك حاجة إلى وضع "رؤية أوروبية مشتركة ونهج أكثر تنسيقًا من أجل تعزيز القدرة على توسيع الاضطلاع الأوروبي في المنطاق ج."

وتشير الوثيقة إلى ضرورة تعزيز البنية التحتية للفلسطينيين في المناطق (ج)، وتوفير المساعدة القانونية للفلسطينيين، كما دعت الوثيقة المسؤولين في الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ "العديد من الإجراءات الأخرى" في المنطقة التي تسعى سلطات الاحتلال إلى ضمها أو على أقل تقدير إبقائها فارغة من الفلسطينيين قدر الإمكان.

وأشارت القناة 13 الإسرائيلية إلى أن الوثيقة الأوروبية أعدت قبل الانتخابات الإسرائيلية التي أجريت في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، وحسمها اليمين المتطرف. واستبعد التقرير أن يكون للوثيقة أي علاقة بهوية الحكومة الإسرائيلية المقبلة التي ترتكز على تيار الصهيونية الدينية.

واعتبر التقرير أنه على الرغم من أن الموقف الذي عبر عنه الاتحاد الأوروبي من خلال الوثيقة، والمتناسق مع موقف القانون الدولي بشأن عدم شرعية الاحتلال وتجريم ممارسته، ليس جديدا، إلا أنه يعبر عن تعزيز "الممارسة العملية وتعميق المشاركة في المناطق ج، أكثر مما كانت عليه حتى الآن." وفي رده على تقرير القناة الإسرائيلية، رفض الاتحاد الأوروبي التعليق على وثيقة سرية مسربة، ومن جهة أخرى، دعا "إسرائيل للسماح بتحسين ملموس في حياة الفلسطينيين والسماح للبناء الفلسطيني ووقف تدهور الظروف المعيشية للفلسطينيين على أرض الواقع."

سموتريتش: سنعزز الاستيطان في الضفة

والمناطق (ج) بالتحديد، هي التي كان مشروع الضم الذي طرحه رئيس الحكومة الإسرائيلية المكلف، بنيامين نتنياهو، يستهدفها في العام 2020، كما أن الاتفاق الائتلافي الذي توصل إليه نتنياهو مع رئيس حزب "الصهيونية الدينية"، بتسلئيل سموتريتش، ينص على منح الأخير صلاحيات واسعة تتعلق بوضع سياسات الاحتلال وتطبيقها في الضفة.

واعتبر سموتريتش، في تعليقه على الوثيقة التي أوردتها القناة 13، أن "العمل ضد الاستيلاء العربي على المناطق المفتوحة في يهودا والسامرة (التسمية التوراتية للضفة) هو أحد التحديات الملحة والمهمة التي يجب على الحكومة المقبلة مواجهتها وهو أحد الأسباب الرئيسية لمطالبتي بالحصول على صلاحيات في وزارة الأمن." وأضاف أن "التورط السافر للاتحاد الأوروبي في جهود السلطة الفلسطينية لفرض أمر واقع على الأرض وإقامة دولة إرهابية عربية من جانب واحد بحكم الأمر الواقع، في قلب أرض إسرائيل أمر غير مقبول، ويتعارض مع القانون الدولي، ويتعارض مع المبادئ الدبلوماسية الأساسية التي تحكم العلاقات بين الدول."

وشدد سموتريتش على أن الحكومة الإسرائيلية المقبلة "ستبذل جهودا على الأصعدة الدبلوماسية والاقتصادية والتنفيذية والاستيطانية، ضد النشاط العدائي للسلطة الفلسطينية والفاعلين الدوليين"، في إشارة إلى مخططاته لتوسيع النشاط الاستيطاني وتوسيع جرائم الهدم والمصادرة ضد الفلسطينيين. وينص الاتفاق الائتلافي بين نتنياهو وسموتريتش على تعيين الأخير وزيرا في وزارة الأمن، بحيث يكون مسؤولا عن

مجالات واسعة في نطاق عمل الوزارة تتعلق بإدارة مناحي الحياة في الضفة المحتلة، لخدمة المستوطنين واستهداف الفلسطينيين؛ بما في ذلك منحه المسؤولية عن وحدة "تنسيق أعمال الحكومة في المناطق" المحتلة، و"الإدارة المدنية" للاحتلال التابعة لها.

وهدم الاحتلال منذ مطلع العام 2022 الجاري وحتى 21 تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، 646 مبنى في المناطق (ج)، وفق تقرير دوري للأمم المتحدة، ويُحظر الاحتلال على الفلسطينيين إجراء أي تغيير أو بناء في المنطاق (ج) دون تصريح رسمي يعد من المستحيل الحصول عليه، وفق منظمات محلية ودولية. وبتنسيق مشترك بين جيش الاحتلال وجمعيات المستوطنين يتم رصد تحركات المواطنين وبنائهم واستصلاحهم لأراضيهم في هذه المناطق، ويمنعون من إعادة بناء المنازل المهدمة، أو حتى الاستفادة من الأرض المقامة عليها. ويلاحق الاحتلال والمستوطنون الآليات والمعدات التي تقوم باستصلاح الأراضي وفلاحتها، ويحتجزها أو يصادرها لأسابيع وتغرم سلطات الاحتلال الفلسطينيين بمبالغ طائلة. وتحت مسميات "المناطق العسكرية" و"المحميات الطبيعية" و"أملاك الدولة"، تسعى إسرائيل للسيطرة على الأراضي الفلسطينية في المناطق (ج) الواسعة والممتدة إلى الأغوار الفلسطينية، وتحرم الفلسطينيين من كل ما يدعم صمودهم كالمياه والكهرباء والطرقات والبنية التحتية.

* * *

تخوف إسرائيلي من نجاح مبادرة تمويل "أونروا" تلقائيا بشكل دائم

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

عقب الانتكاسات الدبلوماسية التي منيت بها دولة الاحتلال في الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة، فقد صدرت تخوفات في وزارة خارجيتها بشأن إمكانية أن تتخذ الجمعية العامة للمنظمة الدولية قراراً لا رجوع فيه، بموجبه سيأتي تمويل وكالة اللاجئين الأونروا من الأمم المتحدة، وليس من الدول المانحة، رغم عدم التحمس الأمريكي للاقتراح الفلسطيني.

كشف آريئيل كهانا المراسل السياسي لصحيفة" إسرائيل اليوم " أن "دولة الاحتلال والولايات المتحدة تعملان سويًا في الأمم المتحدة لنسف مبادرة فلسطينية يمكن أن تغير آلية تمويل وكالة الأونروا التي تتعامل مع اللاجئين الفلسطينيين. ووفقًا للاقتراح الفلسطيني، فإن الأمم المتحدة ستمول أنشطة الأونروا من الميزانية بشكل منتظم، بدلاً من التبرعات التي يتم جمعها من دول العالم كما يتم حتى الآن، وتقدر تكلفة أنشطة الوكالة بمليار ونصف المليار في السنة."

وأضاف في تقريره" أن "الأونروا تهتم باللاجئين الفلسطينيين، وتنقل وضعية اللاجئ إلى الجيل الخامس من الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم من فلسطين المحتلة خلال حرب النكبة، مع العلم أنه في وقت إنشائها عام

1949، كانت تهتم الأونروا بنصف مليون لاجئ، بينما لديها اليوم بالفعل خمسة ملايين لاجئ، ومنذ تأسيسها تدير الأونروا مخيمات اللاجئين والمؤسسات التعليمية في شرق القدس والضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان وسوريا." وأشار إلى أن "الغالبية العظمى من موظفي الأونروا من الفلسطينيين المحليين، وتهدف فكرة إسناد تمويل الأونروا للأمم المتحدة إلى تجنيب رؤسائها الحاجة الدورية لشرح الجوانب الإشكالية للدول المانحة، عقب قيام العديد من الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة، بخفض أو إيقاف دعمها للأونروا في السنوات الأخيرة، بزعم الكشف عن التحريض على المقاومة الذي يتم تدريسه في مدارس الأونروا، مع العلم أن هناك انزعاجا إسرائيليا من حقيقة أن ميزانية الأونروا ستكون من قبل الأمم المتحدة، رغم أن القرار يتطلب موافقة الجمعية العامة، وفي هذا المنتدى هناك أغلبية تلقائية ضد إسرائيل."

وفي حين أن الأونروا تعتمد حاليا على الدول المانحة، فإن انتقال تمويلها إلى الأمم المتحدة سيكون أكثر إضرارا بدولة الاحتلال، لأنه سيؤدي إلى استمرار قضية اللاجئين دون حل، حتى إن ديفيد بادين الخبير الإسرائيلي في أنشطة الأونروا اعترف أن الاقتراح الفلسطيني يعتبر إشكالية لإسرائيل، زاعما أن الطريقة الوحيدة لضمان شفافية ميزانية الأونروا هي استمرار كل دولة في المساهمة بشكل منفصل، وبما أن القرار سيصدر من قبل الجمعية العامة، ويتم تمرير وضع اللاجئ من جيل إلى جيل بين الفلسطينيين، فهذا يعني استمرار قضية اللاجئين إلى الأبد.

في ما يتعلق بالموقف الأمريكي، فإن ما يزعج الاحتلال أن الرئيس بايدن بعكس سلفه ترامب الذي أوقف تمويل الأونروا، لن يعلن معارضته في هذه المرحلة للتحرك الفلسطيني، رغم أنه غير متحمس له. لكن مسؤولا في وزارة الخارجية الأمريكية أكد للصحيفة الإسرائيلية "أننا سنواصل مساهماتنا التطوعية لدعم الشعب الفلسطيني من خلال الأونروا، ولا تزال الولايات المتحدة أكبر مانح لها حيث إنها قدمت في 2022، نحو 344 مليون دولار، بما فيه الدعم الحيوي للخدمات الصحية والاجتماعية لملايين اللاجئين الفلسطينيين."

* * *

"يديعوت": معظم مستحقي الهجرة لـ"إسرائيل" ليسوا يهودا

ترجمة: أحمد صقر. موقع عربي21

أكدت صحيفة عبرية أن معظم من تنطبق عليهم شروط ما يسمى "قانون العودة" الإسرائيلي، من أجل الهجرة إلى فلسطين المحتلة، ليسوا يهودا. وذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" في تقرير لها أنه على خلفية مداولات رئيس الوزراء المرشح بنيامين نتنياهو وشركائه في الائتلاف المستقبلي حول مطلب أحزاب اليمين والحريديم إجراء تعديلات على ما يسمى بـ"قانون العودة"، تكشفت الأعداد من خلف "بند الحفيد"، موضع الخلاف. وأوضحت أن "المعطيات الخاصة بمجال الهجرة، تظهر أن عدد مستحقي الهجرة في العالم

ممن ليسوا يهودا يصل إلى نحو 10 ملايين نسمة، وفي السنوات الأخيرة اجتاز عدد المستحقين اليهود الثمانية ملايين."

وبحسب النتائج التي تستند إلى معالجة الإحصاءات التي قام بها البروفيسور سيرجيو يلا فرغولا، وهو من "الباحثين الأكثر أهمية وشهرة في ديموغرافيا الجمهور اليهودي"، في 2021، وهو العام الأخير الذي تم فحصه، فإنه "يبلغ عدد مستحقي الهجرة (إلى فلسطين المحتلة) من خارج إسرائيل 18 مليون نسمة، 54 في المئة منهم ليسوا يهودا." وتتناول هذه المعطيات تعريف "اليهودي" وفقا "لمقاييس المواطنة التي تقررت في "قانون العودة" نفسه ووفقا لإحصاءات واستطلاعات تمت في أوساط يهود الخارج، والمعنى أن معدل المستحقين اليهود وفقا للتعريف الشرعي (بحسب اليهودية)، المتشدد بالنسبة للقانون، أدنى بكثير من ذلك."

ونوهت "يديعوت" إلى أنه "مقارنة بالسجل السنوي لعام 2013 والذي نشر فيه البروفيسور فرغولا عدد مستحقي العودة في العالم، يمكن تشخيص ميل واضح للانخفاض في معدل اليهود وارتفاع دراماتيكي في عدد المستحقين غير اليهود، وفي حينه بلغ عدد المهاجرين المحتملين الشامل 15.3 مليون، في حين أن نحو أكثر من النصف كانوا يهودا." وأضافت: "منذئذ أضيف إليهم 2.7 مليون نسمة، فإن أغلبيتهم الساحقة - 2.2 مليون – ليسوا يهودا، وفقط 400 ألف يهودي، وتفسير الفارق هو تعاظم الزواج المختلط ما يؤدي إلى أنه يولد في كل سنة أقل فأقل من المستحقين اليهود، وأكثر ممن هم من أنسالهم، من أبناء الجيل الثاني والثالث، إضافة إلى ذلك فإنه يدخل إلى القائمة الأزواج غير اليهود للمستحقين من كل المستويات."

من جانبه، أوضح د. نتنئيل فيشر من المركز الأكاديمي، وهو خبير الهجرة الوافدة والمغادرة في حديث لـ"يديعوت" أن "هذه المعطيات تدل على الوضع المركب للجمهور اليهودي. وفي ضوء حقيقة أن هذا الميل سيستمر في السنوات القادمة، فيجدر التفكير بسياسة الهجرة في إسرائيل، بالطبع في ظل مراعاة تعريفات يهودية مختلفة تسود في أوساط اليهود في الخارج."

* * *